

الفصل الثالث:- أحكام الهجرة في الإسلام والتشريع الجنائي الإسلامي .

تمهيد:-

إنَّ الدين الإسلامي منهج حياة متكامل، لم يهمل أمر من أمور الدنيا، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، علمها من علمها وجهلها من جهلها، ومن مقتضى إستسلامنا لهذه الشريعة الغراء كان لزاماً على المسلم أن يعرف أحكامها وتشريعاتها، وبخاصة فيما له صلة وطيدة بواقع المسلمين وقضاياهم، وقد اقتضت سنة الله الكونية أن ينتقل الإنسان في فجاج الأرض ومسالكها، وأن يقيم في أرض ويرتحل عن أخرى لأسباب متنوعة وغايات متعددة، وقد تسوّف الأقدار المسلم إلى أرض لا يمتد سلطان المسلمين إليها، فيقيم فيها ويكون خاضعاً لقوانينها وقد تربطه علاقات برعاياها، وهو واقع معيش لا يستطيع الإنسان التنكر له أو تجاهله، ولأجل أن يعبد المسلم ربه على بصيرة من أمره ورشد، رأيت من واجبي وإنطلاقاً من كوني مسلماً أولاً ثم باحثاً في الفقه والقانون منتقياً إلى إحدى الجامعات الإسلامية في ماليزيا، أن أساهم بهذا الشكل في بحث القضايا التي تهم أمتي الإسلامية، وبعد استشارة لبعض علمائها الأجلاء الذين شجعوني على الموضوع لدسامة مادته الفقهية، والقانونية خاصة وأنه لم يتم التطرق له حديثاً، فاستشرت الله وتوكلت عليه وبدأت أكتب تحت عنوان: (الهجرة غير الشرعية بين الشريعة والقانون) ، إذ تعدّ الهجرة غير الشرعية من المشاكل التي تعاني منها كثير من الدول في العالم، ولا تكاد تخلو دولة من الدول في العالم من المهاجرين غير الشرعيين وتستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، إن مواقع الدول المتميزة في العالم جعلت منها عنصراً لجذب الكثير من المهاجرين في العالم وخاصة العالم الإسلامي.^{١٩٠} وقد تكون هذا الفصل من مبحثين هما:

^{١٩٠} - الفرل، سامية أحمد حسين ٢٠٠٥م. جرائم البلطجة في التشريع المصري: مصر. دار النوادر. القاهرة. ط ١. ص ٢٨ .

المبحث الأول: أحكام الهجرة في الإسلام.

المبحث الثاني: مفهوم التشريع الجنائي الإسلامي والهجرة بين التجريم والإباحة.

المبحث الأول: أحكام الهجرة في الإسلام.

إن النفس الإسلامية يريدتها الإسلام أن تعيش في جو من النظام والحكم يسهل لها فهم هداية الإسلام، ويجب إليها العمل بهذه الهداية في كل ضرب من ضروب الحياة، وتتوفر فيه حرية الدعوة إلى كل ما ينشده الإسلام من حقيقة، وخير، فيتيسر القيام بما جهاراً في جميع أحوال الفرد المسلم والجماعة الإسلامية. فإذا نشأت النفس الإسلامية ونمت تحت جناح نظام يقيم أحكام الإسلام ويحمي دعوته ويحمل الأمة على آدابه، كانت هذه النفس قوة للإسلام، تعمل على رفته وتوسيع دائرته، وكانت غصناً في دوحة الإسلام تزهر وتورق وتثمر في جناته.

لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه من ديار الشرك إلى دار المدينة، وكان للإسلام على قلة أهله يومئذ قوة بتلك القلة من أهله لا نكون صادقين لو زعمنا أن عندنا للإسلام مثلها اليوم مع كثرتنا واتساع آفاق أوطاننا، فإن كانت الهجرة قد مضت بأهلها فإن القوة التي توخاها النبي صلى الله عليه وسلم للإسلام بالهجرة لا تزال أنظمة الإسلام وآدابه وأهدافه مفتقرة اليوم وبعد اليوم إلى مثلها، بل هي اليوم وبعد اليوم أشد افتقاراً إلى مثل تلك القوة كما كانت في زمن الهجرة.

نحن محتاجون اليوم من معاني الهجرة وأهدافها وحكمتها إلى أن ننخلع في بيوتنا عن الآداب التي تخالف الإسلام، وأن نعيد إلى هذه البيوت الصدق والصراحة والنبل والاستقامة، والاعتدال والمحبة والتعاون على

الخير؛ فالبيت الإسلامي وطن إسلامي، بل هو دولة إسلامية.^{١٩١} ومن ثم إلى حكم المهاجر من دولة أجنبية

لدولة مسلمة.

أولاً: حكم المهاجر من دولة أجنبية لدولة مسلمة.

الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام، وبلد الشرك هو الذي تقام فيها شعائر الكفر ولا تقام فيه شعائر الإسلام كالأذان والصلاة جماعة، والأعياد، والجمعة على وجه عام شامل، وإنما قلنا على وجه عام شامل لينحرج ما تقام فيه هذه الشعائر على وجه محصور كبلاد الكفار التي فيها أقليات مسلمة فإنهما لا تكون بلاد الإسلام بما تقيمه الأقليات المسلمة فيها من شعائر الإسلام، أما بلاد الإسلام فهي البلاد التي تقام فيها هذه الشعائر على وجه عام شامل، فهي واجبة على كل مؤمن لا يستطيع إظهار دينه في بلد الكفر فلا يتم إسلامه إذا كان لا يستطيع إظهاره إلا بالمهجرة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

في هذه الآية دليل على أن هؤلاء الذين لم يهاجروا مع فديرتهم على المهجرة أن الملائكة تتوفاهم وتوابعهم وتقول لهم ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها، أما العاجزون عن المهجرة من المستضعفين فقد عفا الله عنهم لعجزهم عن المهجرة ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^{١٩٢} ومن هنا نتحدث عن المستأمن الذي يدخل بلاد الإسلام.

191 - محب الدين الخطيب رحمه الله. ١٩٨٩م. مجلة البيان. العدد ٢٠. الرياض. السعودية. ص ٤٩

192 - القرآن. البقرة. ٢٠. ٣٠.

- المستأمن:

المستأمن شخص دخل الديار الإسلامية على غير نية الإقامة المستمرة فيها، بل إقامته فيها تكون محدودة بمدة معلومة يدخل فيها بعقد يسمى (عقد الأمان) أو بمجرد منح الأمان، وذلك يكون بعقد الاتجار عادة، وإقامة لا بد أن تكون مؤقتة، وقد تتجدد وقتاً بعد آخر، ولكن لا تكون لإقامة صفة الدوام، فإن أحدث صفة الدوام يتحول إلى ذمي ويصير رعية للدولة الإسلامية، ولاشك أن ذلك يكون بقبوله تلك الرعية.

وإن الإسلام لسماحته ولاعتباره الحرب أمراً عرضياً، وأنها تكون بين الجنود، ومعسكر الحكام ولا تكون بين الشعوب، أما المهتأمنين على أنفسهم وأموالهم، ولو كانوا منتمين لدولة نشبت الحرب بينها وبين المسلمين فإن أموالهم مضمونة وأرواحهم لا يعتدى عليها، ما داموا مستمسكين بعقد الأمان لم ينحرفوا ولهم أن يباشروا كل نشاطهم من غير أى قيد يقيّدون به إلا في دائرة ما أخذ عليهم من شروط، حيث أن " أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة"^{١٩٣}.

وإن ماله الذى اكتسبه من دار الإسلام يبقى على ملكه، ولا تزول عنه ملكيته ولو عاد إلى دار الحرب، بل لا تزول ولو حمل السلاح فعلا مقاتلاً للمسلمين^{١٩٤}.

المستأمن: هو الحربي المقيم إقامة مؤقتة في ديار الإسلام.

^{١٩٣} - السرخسي، شمس الدين أبوبكر محمد بن أبي سهل. ٢٠٠٠م. المسوط. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت

^{١٩٤} - أبوبكر محمد بن عبدالله. المعروف ابن العربي. ١٩٧٢م. أحكام القرآن. تحقيق علي محمد البجاوي. ط ٣. دار النشر. عيسى البابي الحلبي

للطباعة. أكتوبر. مصر الجديدة. ص ١/٤٨٤. ٤٨٥. ٤٨٦.

وعلى ذلك اتفقت كلمة جمهور الفقهاء، وقد جاء في كتاب المغني لابن قدامة الحنبلي مانصه: "إذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً، أو أقرضهما إياه، ثم عاد إلى دار الحرب، ومن ثم نعرف الدار".

نقول الدار: هي البلاد، وما تشمله من أقاليم داخلية تحت حكمها، وفي الوقت الحاضر، والعرف السائد، الدار هي الدولة.

ثانياً: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام.

وكانت فرضاً في أيام النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة، والتي انقطعت بالفتح هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان. فمن أسلم في دار الحرب وحب عليه الخروج إلى دار الإسلام.^{١٩٥}، ويؤيد ذلك حديث مجاشع بن مسعود^{١٩٦}، حين جاء بأخيه مجالد بن مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هذا مجالد يبايعك على الهجرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم (لا هجرة بعد فتح مكة ولكن أبايعه على الإسلام)^{١٩٧}، وعلى ذلك فإن النصوص الواردة في وجوب الهجرة باقية في حال المسلم المقيم بدار الحرب وقد ذكرها في الإقامة في دار الكفار.

- الخروج من أرض البدعة. قال الإمام مالك: لا يحل لأحد أن يقيم ببلد سب فيها السلف.^{١٩٨}

^{١٩٥} - أحكام القرآن لابن العربي. (٤٨٤/١). وانظر شرح النووي على مسلم (٨/١٣٠). وتفسير القرطبي. ٥/ عبدالقادر عطله دط. دار النشر. دار الفكر للطباعة والنشر. لبنان ٣٠٨

^{١٩٦} - مجاشع بن مسعود بن ثعلبة السلمى. قال البخاري وغيره له صحبة. وروى عنه أبو عثمان النهدي وغيره. وقتل يوم الجمل. الإصافية في المعارف لابن قتيبة ٣٣١ تمييز الصحابة (٣/٣٦٢).

^{١٩٧} - صحيح البخاري. محمد بن اسماعيل اوعبدالله البخاري. كتاب الجهاد. باب لا هجرة بعد الفتح (١٨٩/٦٠) ح (٣٠٧٨) وصحيح مسلم

(١٤٨٨/٣٠) ح (١٨٦٤). كتاب الإمارة.

^{١٩٨} - أحكام القرآن لابن العربي (٤٨٤/١). (٤٨٥).

- الخروج عن أرض غلب عليها الحرام فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم.^{١٩٩}
 وفي هذا الشأن يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: أحوال البلاد كأحوال العباد فيكون الرجل تارة مسلماً، وتارة
 كافراً، وتارة مؤمناً، وتارة منافقاً، وتارة براً تقياً، وتارة فاجراً شقيماً. وهكذا المساكن بحسب سكانها، فهجرة
 الإنسان من مكان الكفر والمعاصي إلى مكان الإيمان والطاعة كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان
 والطاعة، وهذا أمر باق إلى يوم القيامة.^{٢٠٠}

- الفرار من الأذية في البلدان، وذلك فضل من الله عز وجل أرخص فيه، فإذا خشى المرء على نفسه في
 موضع فقد أذن الله سبحانه له في الخروج عنه، والفرار بنفسه ليخلصها من ذلك المحذور.^{٢٠١}، وأول من فعل
 ذلك إبراهيم عليه السلام لما خاف من قومه قال: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾^{٢٠٢}، ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي
 سَيِّئِينَ﴾^{٢٠٣} وموسى عليه السلام قال الله فيه ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ
 الظَّالِمِينَ﴾^{٢٠٤}.

- خوف المرض في البلاد الوخمة، والخروج منها إلى الأرض النزهة وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم للعرنيين
 في ذلك حين استوحشوا المدينة أن يخرجوا إلى المرجح فيكونوا فيه حتى يصحوا وقد استثنى من ذلك الخروج من

^{١٩٩} - أحكام القرآن لابن العربي. المرجع السابق.

^{٢٠٠} - مجموع فتاوى ابن تيمية. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية. جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وسليمان بن محمد. دار
 النشر. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة. ١٤١٥ هجري، (١٨/٢٨٤، ٢٨٤).

^{٢٠١} - أحكام القرآن لابن العربي. المرجع السابق.

^{٢٠٢} - القرآن. العنكبوت. ٢٩. ٢٦.

^{٢٠٣} - القرآن. الصافات. ٣٧. ٩٩.

^{٢٠٤} - القرآن. القصص. ٢٨. ٢١.

الطاعون كما قرر ذلك الحديث الصحيح.^{٢٠٥}، ونصه: إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها.

- الفرار خوفاً الأدبية في المال، فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه، والأهل مثله أو أكد^{٢٠٦} وبعد ذلك: فإن الهجرة وغيرها من الأعمال والأقوال - مبنية على النية كما قال صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينجسها فهجرته إلى ما هاجر إليه.^{٢٠٧}، قال أهل العلم رحمهم الله:

١. دار الكفر، هي التي يحكمها الكفر، وتجرى فيها أحكام الكفر، ويكون النفوذ فيها للكفار وهي على نوعين:

- بلاد كفار حربيين.

- بلاد كفار مهادين بينهم وبين المسلمين صلح وهدنة. فتصير إذا كانت الأحكام للكفار: دار كفر، ولو كان بها كثير من المسلمين.

٢. دار الإسلام هي التي يحكمها المسلمون، وتجرى فيها الأحكام الإسلامية، ويكون النفوذ فيها للمسلمين ولو كان جمهور أهلها كفاراً.^{٢٠٨}

^{٢٠٥}- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري. كتاب الطب. باب الطاعون (ح ٥٧٢٨) المجلد (١٢٩/٧) المحقق: محمد زهير

بن ناصر دار النشر: طوق النجاة. دمشق.

^{٢٠٦}- أحكام القرآن لابن العربي. ٤٨٦/١.

^{٢٠٧}- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري. كتاب بقاء الوحي. ج (٦/١) ح (١). وصحيح مسلم (٣/١٥١٥ ح ١٩٠٧).

كتاب الإمارة.

^{٢٠٨}- الفتاوى السعدية للشيخ عبد الرحمن بن سعدي. ١٣٨٨هـ. (١/٩٢) ط. ١. دار الحياة. بدمشق. سوريا.

- ١ - قال ابن القيم "قال الجمهور دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها فهذه الطائف قريبة إلى مكة جداً ولم تصر دار إسلام بفتح مكة" ٢٠٩.
- ٢ - يُعرف أبو حنيفة "دار الإسلام بأنها الدار التي تسود فيها أحكام الإسلام، وتكون متاخمةً لدار للمسلمين، ويكون المسلم والذمي فيها آمناً بأمان المسلمين الأول أو الذي كان يتمتع به" ٢١٠.
- وبذلك تجتمع في تعريف دار الإسلام لدى أبي حنيفة ثلاثة عناصر: سواد أحكام الإسلام، ووجود كثرة شعبية مسلمة فيها، ووجود حالة شرعية يأمن في ظلها المسلم والذمي. ويرى الشافعية أنّ المهمّ في بقاء الدار دار إسلام خضوعها للإمام المسلم حتّى لو لم يكن فيها مسلمون بين السكّان، ويوافق المالكية الشافعية في ذلك، أي يقدّمون الاعتداد بالسلطة السياسية في الدار على الاعتداد بالكثرة الاجتماعية. ٢١١.
- وقد تعرضت هذه التعريفات النظرية للاختبار: عندما بدأت مناطق إسلامية مفتوحة تقع في أيدي الأعداء بعد القرن الخامس الهجري، مثل صقلية وبعض الأقطار الأندلسية، ثم بلاد الشام، فرأى الأحناف أنّ الدار تبقى دار إسلام ما دامت العبادات والأحكام القضائية جارية فيها، أي ما دامت فيها جماعة اجتماعية وازنة. وفائدة هذا الخلاف أنّ الشافعية والمالكية يقولون بوجود الهجرة من الدور التي خرجت عن سلطان المسلمين السياسي، بينما يرى الأحناف أنّ الهجرة لا يجب إلا إذا استحال على المسلمين أداء العبادات.
-
- ٢٠٩ - أحكام أهل الذمة. ١٩٨٣م. للشيخ العلامة شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف لابن القيم الجوزية. تحقيق أبي البراء. يوسف بن احمد الكندي. ط ١ / ٣٦٦. دار العلم للملايين عام. الدمام السعودي
- ٢١٠ - الشيباني: شرح البيهقي الكبير ٣/ ٨١-٨٢. وقارن بأثار الحرب في الفقه الإسلامي لومبة الزحيلي. ص ١٥٣ وما بعدها. وأحكام الذميين والمستأمنين لعبد الكريم زيدان. ص ١٨ وما بعدها.
- ٢١١ - زيدان. عبدالكريم. أحكام الذميين والمستأمنين. ١٩٩١م. ص ١٩. ٣/ ٣٠١. وقارن برضوان السيد. الدار والهجرة وأحكامهما عند ابن المرتضى. في مجلة الاجتهاد. عدد ١٢٥٥. ص ٢١٣-٢٤٠. بيروت. لبنان.

فالحنفي يرى الأولوية في الاعتداد لجماعة المسلمين أو للأمة، لأنها الأصل، والسيطرة السياسية قد تنحسر، لكن الجماعة ما دامت قائمة، فإن الأمر سيتصحح، وقد ظهرت آثار ذلك كله وبالتدرج في صقلية والأندلس والهند، والجزائر، إنما هذه الاختلافات في وجوب الهجرة أو جوازها تبعاً لتغير هوية الدار أو سلطانها لا تصمد أمام النقد، فعندما زال السلطان المغولي عن الهند أفتى فقهاء أحنافٌ بوجوب الهجرة رغم عدم اعتدادهم بهوية السلطة الإسلامية أو غير إسلامية، لأنه بحسب ما قالوا فإن المسلمين ما عادوا يستطيعون أداء عباداتهم بحرية وأمن، فضلاً عن إمكان ضمان الأمن والحريات الدينية للذميين أو غير المسلمين.^{٢١٢}

ثالثاً: أصناف غير المسلمين.

الكفار غير المسلمين من حيث موقفهم من الإسلام وأهله أصناف، قال ابن القيم: "الكفار: إما أهل حرب، وإما أهل عهد. وأهل العهد ثلاثة أصناف: أهل ذمة، وأهل هدنة، وأهل أمان"^{٢١٣}، وذلك لأن لفظ الذمة والعهد يتناول هؤلاء كلهم في الأصل.

قال: "ولكن صار في اصطلاح كثير من الفقهاء (أهل الذمة) عبارة عن يؤدي الجزية"^{٢١٤}.

١- أهل الحرب: هو الكافر الذي بين المسلمين وبين دولته حالة حرب، ولا ذمة له ولا عهد. قال الشوكاني: "الحربي هو الذي لا ذمة له ولا عهد".

٢- أهل الذمة: الكفار المقيمون تحت ذمة المسلمين بدفع الجزية.

قال ابن القيم: أجمع الفقهاء على أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب ومن الجوس.^{٢١٥}

^{٢١٢} - قارن برضوان السيد، ١٩٩٧ م، دار الإسلام والنظام الدولي في سياسيات الإسلام المعاصر، دط، ص ٨٤، ٨٩.

^{٢١٣} - أحكام أهل الذمة لابن القيم الجزية، ٤٧٥/٢.

^{٢١٤} - أحكام أهل الذمة، لابن القيم الجزية، ٤٧٥/٢.

^{٢١٥} - أحكام لابن القيم، أهل الذمة، ١/١٠.

ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر. ^{٢١٦} ، وحكم أهل الذمة المعاهدين الذين يسكنون المسلمين في ديارهم ويدفعون الجزية أنّهم يخضعون للأحكام الإسلاميّة في غير ما أقرّوا عليه من أحكام العقائد والعبادات والزواج والطلاق والمطعمات والملبوسات. ولهم على المسلمين الكفّ عنهم وحمايتهم.

قال الماوردي: "ويلتزم - أي الإمام - لهم ببذل حقّين: أحدهما: الكفّ عنهم. والثاني: الحماية لهم، ليكونوا بالكفّ آمنين، وبالحماية محروسين" ^{٢١٧}

وقال النووي: "ويلزمنا الكفّ عنهم، وضمان ما تُتلفه عليهم، نفساً ومالاً، ودفع أهل الحرب عنهم" والغرض من عقد الذمة مع الكتّابي والجوسي: ألا يترك القتال، مع احتمال دخوله الإسلام عن طريق مخالطته للمسلمين، ووقوفه على محاسن الدين، فكان عقد الذمة للدعوة إلى الإسلام، لا للربغة في المال.

٣- أهل العهد: المعاهد: هو الكافر الذي بينه وبين المسلمين عهد مهادنة، "والمعاهد: الذي بينه وبين الإمام عهد وهدنة" وإذا دخل ديار المسلمين فبني مستأمنًا. ^{٢١٨}

٤- أهل الأمان:

- المستأمن: هو الحربي المقيم إقامة مؤقتة في ديار الإسلام. ^{٢١٩} والنقح بين أمان الذمّي وبين المستأمن هو أنّ أمان الذمّي مؤبد، وأمان المعاهد والمستأمن مؤقت بمدة إقامته التي يصير بتجاوزها من أهل الذمة، وتضرب

^{٢١٦} - صحيح البخاري. في كتاب الجزية. باب الجزية والمواعدة مع أهل الحرب. (ح. ٣١٥٧) ج (٤/٩٦).

^{٢١٧} - الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ١٩٨٩. أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي. تحقيق أحمد مبارك النعدي. ص

١٤٣. ط١. دار النشر مكتبة دار بن قتيبة. الكويت.

^{٢١٨} - جامع الأصول في حديث الرسول. ١٩٦٩م. لابن الأثير الجزري. المحقق. عبدالقادر الاناوط. المجلد ٧/٤٦٦. دار النشر مكتبة

الخلوي. مصر.

^{٢١٩} - الأم للشافعي. محمد بن ادريس الشافعي القرشي المطلبي ابو عبدالله. ٢٠٠١م. ج (٤/٢٨٣). تحقيق رفعت فوزي عبدالمطلب. دار الوفاء للنشر.

عليه الجزية.^{٢٢٠}

- قال ابن نجيم الحنفي: "وإذا دخل الحربي إلينا مستأمنًا لم يُمكن أن يقيم في دارنا سنة، ويقول له الإمام: إن أقمتم تمام السنة وضعتُ عليكم الجزية".

وينقلب الذمي أو المعاهد أو المستأمن حربيًا بأن يلحق باختياره بدار الحرب مقيمًا فيها، أو إذا نقض عهد ذمته فيحل دمه وماله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ نَكُنُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ

الْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَشْتَهُونَ﴾^{٢٢١}

قال ابن عباس: نزلت في أبي سفيان بن حرب والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وعكرمة ابن أبي جهل وسائر رؤساء قريش، الذين نقضوا العهد، حين أعانوا بني بكر على خزاعة حلفاء رسول الله، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسير إليهم، فينصر خزاعة^{٢٢٢}، قال القرطبي: "إذا حارب الذمي نقض عهده، وكان ماله وولده فينا معه"^{٢٢٣}

وقد حارب النبي صلى الله عليه وسلم بني قريظة، وأنزلهم على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من الخندق، ووضع السلاح واغتسل، أتاه جبريل عليه السلام، فقال: "قد وضعت السلاح، والله ما وضعناه، فاخرج إليهم: قال: أين؟ قال: ها هنا وأشار إلى بني قريظة، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم إليهم"^{٢٢٤}

^{٢٢١} - القرآن، التوبة ١٠٦/٧٠.

^{٢٢٢} - زاد المسير لعبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج جمال الدين ٢٠٠٢ م، ص ٤٠٤/٣ ط ١. ابن الحزم للنشر.

^{٢٢٣} - الجامع لأحكام القرآن ٨٣/٨٠.

^{٢٢٤} - البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب، ح (٤١٧)، ج (١١١/٥)، ومسلم في الجهاد والسير، باب

الجواز قتال من نقض العهد ١٧٦٩.

وعن ابن عمر أنّ يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير، وأقرّ قريظة، ومَنّ عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم، وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين، إلا أنّ بعضهم لحقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنهم، وأسلموا، وأجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود المدينة كلهم، بني قينقاع - وهم قوم عبد الله بن سلام - ويهود بني حارثة، وكل يهودي كان بالمدينة.^{٢٢٥}

قال النووي: "في هذا: أنّ المعاهد والزمي إذا نقض العهد صار حربياً، وجرت عليه أحكام أهل الحرب، وللإمام سبي من أراد منهم، وله المرنّ على من أراد، وفيه: أنّه إذا مَنَّ عليه ثم ظهرت منه محاربة انتقض عهده، وإنّما ينفع المرنّ فيما مضى، لا فيما يستقبل، وكالت قريظة في أمان، ثم حاربوا النبي صلى الله عليه وسلم، ونقضوا العهد، وظاهروا قريشاً على قتل النبي صلى الله عليه وسلم".^{٢٢٦}

رابعاً: حكم السفر المسلم الى بلاد الكفر.

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -: "السفر إلى بلاد الكفار لا يجوز إلا بثلاثة شروط: الشرط الأول: أن يكون عند الإنسان علم يدفع الشهوات.

الشرط الثاني: أن يكون عنده دين يمنعه من الشهوات.

الشرط الثالث: أن يكون محتاجاً إلى ذلك.

فان لم تتم هذه الشروط فإنه لا يجوز السفر إلى بلاد الكفار لما في ذلك من الفتنة أو خوف الفتنة، وفيه إضاعة المال، لأن الإنسان ينفق أموالاً كثيرة في هذه الأسفار أما إذا دعت الحاجة إلى ذلك لعلاج أو تلقي

^{٢٢٥} - البخاري في كتاب المغازي، باب حديث بني النضير (٢٠٤٨). ومسلم في الجهاد والسير. باب إجلاء اليهود من الحجاز. ١٧٦٦.

واللفظ له.

^{٢٢٦} - شرح مسلم ٩١/١٢٠.

علم لا يوجد في بلده، وكان عنده علم ودين على ما وصفنا فهذا لا بأس به.

وأما السفر للسياحة في بلاد الكفار فهذا ليس بحاجة^{٢٢٧}

وأما الإقامة في بلاد الكفار فإن خطرهما عظيم على دين المسلم، وأخلاقه، وسلوكه، وأدبه، وقد شاهدنا وغيرنا انحراف كثير ممن أقاموا هناك فرجعوا بغير مذهبوا به، رجعوا فساقا، وبعضهم رجع مرتدا عن دينه وكافرا به وبسائر الأديان والعياذ بالله، حتى صاروا إلى الجحود المطلق والاستهزاء بالدين وأهله السابقين منهم

واللاحقين، وهذا كان ينبغي بل يتعين التحفظ من ذلك ووضع الشروط التي تمنع من الهوى في تلك المهالك

٢٢٨

أما السكنى، فهي أشد، السكنى بين أظهر المشركين لا تجوز للمسلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي

٢٢٩

المسلم أن يقيم بين أظهر المشركين - وحفظه الله - "والسفر إلى بلاد الكفار محرّم إلا عند الضرورة - كالعلاج والتجارة والتعليم للتخصصات النافعة التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالسفر إليهم - فيجوز بقدر الحاجة وإذا انتهت الحاجة وجب الرجوع إلى بلاد المسلمين.

ويشترط كذلك لجواز هذا السفر أن يكون مظهراً لدينه معتزلاً بإسلامه مبتعداً عن مواطن الشر، حذراً من

دسائس الأعداء ومكائدهم، وكذلك يجوز السفر أو يجب إلى بلادهم إذا كان لأجل الدعوة إلى الله ونشر

الإسلام"

^{٢٢٧} - فتاوى العقيدة، ١٤٢٢هـ. أركان الإسلام، محمد بن صالح العثيمين. جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان. دار النشر: الريا

لنشر. الرياض. السعودية. ص ٢٣٧-٢٣٨.

^{٢٢٨} - فتاوى أركان الإسلام، للشيخ بن عثيمين، ص ١٨٤٠، ١٨٥٠.

^{٢٢٩} - سنن أبي داود" (٤٦/٣)، والترمذي في "سننه" (٣٢٨/٥-٣٢٩). من حديث جرير بن عبد الله، والنسائي في "سننه" (٣٦/٨) من

وقال الشيخ ابن باز -رحمه الله-: (فالسفر إلى بلاد المشركين، وإلى البلاد التي فيها الحرية وعدم إنكار المنكر فيه خطر عظيم على دينه وأخلاقه، وعلى دين زوجته أيضاً إذا كانت معه، فالواجب على جميع شبابنا وعلى جميع إخواننا ترك هذا السفر، وصرف النظر عنه والبقاء في بلادهم، وكم من صالح سافر ورجع فاسداً، وكم من مسلم رجع كافراً، فحظر هذا السفر عظيم .

خامساً: حكم الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام.

الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام يختلف حكمها باختلاف حالات المقيمين بديار الكفر:

أ . فتكون واجبة، وذلك في حق من يقدر عليها ولا يمكنه إظهار دينه أو إقامة واجبات دينه في ديار الكفر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَلْفُ سِتٍّ مِمَّنْ كَفَرُوا فَتَوَلَّاهُم بِمَا كَفَرُوا عَلَيْهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^{٢٣٠}، ولقوله صلى الله عليه وسلم: (أنا بريء من مسلم بين مشركين لا تراءى ناراهما)،^{٢٣١} ومعناه لا يكون بموضع يرى نارهم ويرون نارهم إذا أوقدت، ولأن القيام بواجبات دينه واجب، والهجرة من ضرورة الواجبات وتمتتها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ب . وتسقط عمن يعجز عنها إما لمرض أو إكراه على الإقامة أو ضعف كالنساء والولدان وشبههم، فالعاجز لا هجرة عليه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾^{٢٣٢} ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾^{٢٣٣}، وتستحب في حق من يقدر عليها لكنه يتمكن من إظهار دينه وإقامة واجباته في دار الكفر، فهذا تستحب في حقه ليمكن من

230 - القرآن. النساء. ٤٠. ٩٦.

231 - أخرجه أبو داود. ٢٦٤٥. والترمذي. ١٦٠٤. من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وحسنه الألباني في صحيح الجامع ١٤٦١.

٢٣٢ - القرآن. النساء. ٤٠. ٩٧.

جهادهم، ولتكثر المسلمين ومعونتهم، والتخلص من تكثير الكفار ومخالطتهم ومشاهدة المنكر بينهم، ولا تحب عليه لإمكانه إقامة واجبات دينه بدون المحجرة، وقد كان العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم مقيما بمكة قبل فتحها مع إسلامه.

"إظهار دينه ليس مجرد فعل الصلاة وسائر فروع الدين واجتناب محرماته من الربا وغير ذلك، إنما إظهار الدين بمجهرته بالتوحيد والبراءة مما عليه المشركون من الشرك بالله في العبادة وغير ذلك من أنواع الكفر والضلال"^{٢٣٣}

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: "إظهاره دينه ليس مجرد فعل الصلاة وسائر فروع الدين واجتناب محرماته من الربا وغير ذلك، إنما إظهار الدين بمجهرته بالتوحيد والبراءة مما عليه المشركون من الشرك بالله في العبادة وغير ذلك من أنواع الكفر والضلال".

ويرى بعض العلماء أنه قد يستحب للمسلم أن يقيم في دار الكفر وذلك إذا كان يرجو ظهور الإسلام بإقامته أو إذا ترتب على بقاءه بدار الكفر مصلحة للمسلمين، فقد نقل صاحب مغني المحتاج أن إسلام العباس رضي الله عنه كان قبل بدر وكان يكتمه ويكتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به بمكة، وكان يجب القدوم على النبي صلى الله عليه وسلم، فكتب إليه صلى الله عليه وسلم: (إن مقامك بمكة خير)، ثم أظهر إسلامه يوم فتح مكة.^{٢٣٤}

ولا شك أن هذا ليس لكل أحد، وأغلب الناس سريع التأثر بما عليه الكفار، وخاصة في هذا الزمان الذي

^{٢٣٣} - المغني لابن قدامة المغني لابن قدامة. موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة. تحقيق عبدالله بن عبدالحسن التركي.

عبدالفتاح محمد الحلو. دار النشر عالم الكتب. الرياض. السعودية. مجلد (١٣/١٥١).
^{٢٣٤} - مغني المحتاج. الشيخ شمس الدين محمد ابن الخطيب الشرنبلي. ط١. ١٩٩٧. دار المعرفة للنشر والطباعة. بيروت لبنان. المجلد (٤/٢٣٩).

غلب فيه أهل الكفر، ونحن نرى ولوع كثير من المسلمين بتقليد الكفار واتباعهم وهم في ديار الإسلام فكيف الحال بمن هو مقيم بين أظهرهم، لا شك أن الفتنة أعظم والخطر أكبر، وأحكام الشريعة مبنية على الغالب الكثير لا على ما شدّ وندر.

المطلب الاول: أحكام الهجرة في المذاهب الإسلامية.

إن العقل الفقهي بما تشرب من معين الشريعة وارتوى من مائها وضع الهجرة ضمن نطاق الأحكام التي تدور حول المصالح واليأس بيان المذاهب حول الهجرة.

أولاً: مذهب الحنفية .

يقول الكمال بن الهمام: رُفد النسخ وجوب الهجرة إلا أن يكون أسلم في دار الحرب فإنه تلزمه الهجرة إلى دار الإسلام. ٢٣٥

ويقول ابن نجيم: واستثنى في معراج الدراية من نسخ وجوبه ما إذا أسلم في دار الحرب فإنه تلزمه الهجرة إلى دار الإسلام. ٢٣٦ ، ويقول أيضاً لأن الهمام للمسلم في دار الحرب مكروه. ٢٣٧ ، ولم أظفر بنقل يفصل عن الحنفية لكن ظاهر أمرهم التفريق بين دار الحرب ودار غير الحرب للكفار.

ثانياً: مذهب المالكية.

يقول ابن عبد البر: قال مالك لا تنبغي الإقامة في أرض يكون فيها العمل بغير الحق والسنة والسلف. قال أبو عمر أما قول مالك لا تنبغي الإقامة في بلد يعمل فيه بغير الحق فمعناه إذا وجد بلد يعمل فيه بالحق في

٢٣٥ - شرح فتح القدير، ج ١، ص ٣٤٩.

٢٣٦ - البحر الرائق. شرح كنز الدقائق، ١٩٩٧م. للعلامة الشيخ زين بن الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف (ابن نجيم المصري

الحنفي) الحنفية، ط ١، ج ١، ص ٣٦٨.

٢٣٧ - البحر الرائق، ج ٥، ص ٨١.

الأغلب وقد قال عمر بن عبدالعزيز فلان بالمدينة وفلان بمكة وفلان باليمن وفلان بالعراق وفلان بالشام امتلأت الارض والله ظلما وجورا..^{٢٣٨}

ويقول ابن العربي: وهو يعدد أقسام الهجرة، الأول الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت فرضا في أيام النبي عليه السلام مع غيرها من أنواعها بينها في شرح الحديث وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة، والتي انقطعت بالفتح هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان فمن أسلم في دار الحرب وجب عليه الخروج إلى دار الإسلام فإن بقي فقد عصى ويختلف في حاله كما تقدم بيانه الثاني الخروج من أرض البدعة قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول لا يحل لأحد أن يقيم يلد سب فيها السلف وهذا صحيح فإن المنكر إذا لم يقدر على تغييره نزل عنه^{٢٣٩}، وقال الله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا يُغِيثُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^{٢٤٠}

ولم اطلع على نص خاص عند المالكية بخصوص الإقامة أو الهجرة إلى أرض الكفار غير المحاربين ولكن إذا كانوا لا يجيزون البقاء في أرض البدعة فمن باب أولى عدم جوازها إلى أرض الكفار لكن هذا الحلم لم يمنع فرض الواقعية نفسها على الحكم حيث قيد ابن عبدالبر ذلك عند وجود أرض فيها الحق غالب كما بين سابقا.

ثالثاً: مذهب الشافعية .

يقول الإمام الشافعي : ودلت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاقها إنما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم بها لأن الرسول عليه السلام أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد

^{٢٣٨} - الاستذكار الجامع . لمناهب فقهاء الأمصار . ج ٥ ص ١٧ .

^{٢٣٩} - أحكام القرآن لابن العربي . ج ١ ص ٦١١ .

^{٢٤٠} - القرآن . الأنعام . ٦٠ . ٦٨ .

إسلامهم، العباس بن عبدالمطلب وغيره إذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لمن أسلم إن هاجرتم

فلکم ما للمهاجرين وإن اقمتم فانتم كالأعراب وليس بخيرهم إلا فيما يحل لهم^{٢٤١}

واضح من تعليل الإمام الشافعي أنه يعلل المسألة بالمقصد وهو الحفاظ على الدين وليس هجرة من أجل الهجرة ذاتها.

ويقول الإمام الماوردي الشافعي: فأما الهجرة في زماننا فتختص بمن أسلم في دار الحرب في الهجرة منها إلى دار الإسلام ولا تختص بدار الإمام.

وقال الأمام الشافعي: رحمه الله تعالى في الأم: فإن أمنوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم بمعروف عندهم في

أمانهم إياه وهم قادرون عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا منه آمنين وإن لم يقل ذلك.^{٢٤٢}

قال ابن الهمام. في شرح فتح القدير: "وإذا دخل المسلم دار الحرب، تاجرًا فلا يحلُّ له أن يتعرَّضَ لشيءٍ من

أموالهم ودمائهم؛ لِأَنَّهُ بِالِاسْتِثْمَانِ (ضَمِنَ) هُنَّ (أَنْ لَا يَتَّعَرَّضَ لَهُمْ) فإِخْلَافُهُ عَدْرٌ (وَالْعَدْرُ حَرَامٌ) بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (إِنَّ الْقَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُقَالُ هَذِهِ عَدْرُهُ

فُلَانٍ)) وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "لَأَمْرَاءِ الْجِيوشِ وَالسَّرَايَا لَا تَعْلَمُوا وَلَا تَعْدِرُوا فِي وَصِيَّتِهِ هُمْ" ^{٢٤٣}

رابعاً: مذهب الحنابلة.

يقول ابن قدامة الحنبلي (فالناس في الهجرة على ثلاثة أضرب أحدها من تجب عليه وهو من يقدر عليها ولا

يمكنه إظهار دينه ولا يمكنه إقامة واجبات دينه مع المقام بين الكفار فهذا تجب عليه الهجرة لقول الله تعالى "

^{٢٤١} - الأم الشافعي. ج. ٤. ص. ١٦١.

^{٢٤٢} - الشافعي، محمد بن إدريس. ٢٠٠١م. الأم، تحقيق. د. رفعت عبد المطلب، المنصورة. مصر. دار الوفاء. ج. ٥. ص. ٦٠٣. ٦٠٢.

^{٢٤٣} - ابن الهمام الحنفي، كمال الدين. محمد بن عبد الواحد. ٢٠٠٣م. شرح فتح القدير. علق عليه: الشيخ عبد الرزاق المهدي. دارالكتب

العلمية. بيروت. لبنان. ج. ٦. ص. ١٦.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَابِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾^{٢٤٤}

الثاني من لا تجب الهجرة عليه وهو من يعجز عنها إما لمرض أو إكراه على الإقامة أو ضعف من النساء والولدان وشبههم فهذا لا هجرة عليه لقول الله تعالى: ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا ﴾^{٢٤٥}.

والثالث من تستحب له ولا تجب عليه وهو من يقدر عليها لكنه يتمكن من إظهار دينه وإقامته في دار الكفر فتستحب له التمكن من جهادهم وتكثير المسلمين ومعاونتهم ويتخلص من تكثير الكفار ومخالطتهم ورؤية المنكر بينهم ولا تجب عليه لإمكان إقامة واجب دينه بدون الهجرة وقد كان العباس عم النبي صلي عليه وسلم مقيماً مكة مع إسلامه^{٢٤٦}.

وكلام بن قدامة شبيهه إلى حد كبير بكلام الشافعية حيث ربط الأمر بالأمن على الدين والتمكن من أداء الواجبات وبقدر قوة هذا التمكن وضعفه بتغير الحكم ما لم يطرأ مانع من عجز أو إكراه.

^{٢٤٤} - القرآن. النساء. ٩٦. ٤ -

^{٢٤٥} - القرآن. النساء. ٩٧. ٤

^{٢٤٦} - المغني. في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تأليف: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد: ج. ٩. ص. ٢٣٦ - ط. ١. دار النشر بيروت

الهجرة في الفقه الإسلامي: وتنقسم إلى:

الهجرة الواجبة.

تكون هذه الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام على من يقدر عليها من المسلمين المضطهدين في دينهم ولا يقدر على اظهار دينه أو القيام بالشعائر من صيام وصلاة أو يخشى على نفسه من أن يفتن في دينه أو أن يلحق به أذى في نفسه، أو ماله أو أهله أو عرضه، فإنه في هذه الحالة تجب عليه الهجرة من هذا البلد باتفاق، إذا كان قادراً على الخروج بأن وجد الزاد والراحلة إلى حيث المأمّن، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^{٢٤٧}.

وقيل " اللهم إلا أن يعرض حال يقتضي الهجرة بسبب مجاورة أهل الحرب وعدم القدرة على إظهار الدين عندهم فتجب الهجرة إلى دار الإسلام، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء"،^{٢٤٨} مما لا شك فيه أن الهجرة كانت فرضاً في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وهي باقية مفروضة إلى يوم القيامة، والتي انقطعت بالفتح إن ما هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل بقي في دار الحرب عصياً، ومثل دار الحرب في ذلك كل مكان لا يتسنى للمسلم فيه إقامة الشعائر الإسلامية من صلاة وصيام وجماعة وأذان وغير ذلك من أحكامه الظاهرة.

^{٢٤٧} - القرآن. النساء : ٤ : ٩٧ .

^{٢٤٨} - أبوداود، سليمان بن الأشعث داود السجستاني الأزدي. (٥١٤٢٤هـ). سنن أبي داود. حكم على أحاديثه. الشيخ محمد الألباني. الرياض.

مكتبة المعارف. كتاب: الجهاد. باب: فيسكني الشام. ص ٤٣٥. حديث رقم. ٢٤٨٢.

وقال ابن حجر، في معرض الحديث عن المقام في بلد الكفر قبل أن يفتحته المسلمون، (أَمَا قَبْلَ فَتْحِ الْبَلَدِ فَمَنْ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ ثَلَاثَةٌ الْأَوَّلُ قَادِرٌ عَلَى الْهَجْرَةِ مِنْهَا لَا يُكِنُّهُ إِظْهَارُ دِينِهِ وَلَا أَدَاءُ وَاجِبَاتِهِ فَالْهَجْرَةُ مِنْهُ وَاجِبَةٌ)^{٢٤٩}، وبناءً على ذلك فتجب الهجرة من البلاد إذا تفتتت فيها المنكرات وكثرت فيها البدع، ولم يتمكن فيها الإنسان من إقامة أمر الله والنهي عن منكراته، وإقامة أمر دينه كما يجب، أو علم أنه في غير بلده أقوم بحق الله وأدوم على العبادة فقد كان كثير من رجال الإسلام الأولين يفرون بدينهم إلى أرض الله الواسعة، وقد شدد بعض الأئمة في وجوب الهجرة في هذه الحالة يقول: "وَأَنْ رَضُوا بِالْمَقَامِ عَلَى الذَّلِّ وَالاضْطِهَادِ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ، أَيْ الْبِلَادِ خَيْرَ الْمُسْلِمَةِ، مَعَ قَدْرَتِهِمْ عَلَى الْهَجْرَةِ حَقَّ عَلَيْهِمْ وَعِيدَ الْآيَةِ،"^{٢٥٠} قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤَفَّقُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَلَمِي أَنفُسِهِمْ﴾^{٢٥١} أما قوله عليه السلام: (لا هجرة بعد الفتح)^{٢٥٢}، فالمراد الهجرة المخصوصة، فإنها انقطعت بالفتح وبقوة الإسلام، أما لو اتفق في بعض الأزمان كون المؤمنين في بلد وفي عددهم قلة ويحصل للكفار بسبب كونهم معهم شوكة، وإن هاجر المسلمون من تلك البلدة و انتقلوا إلى بلدة أخرى ضعفت شوكة الكفار، فهذا تلزمهم الهجرة على ما قاله الحسن، لأنه قد حصل فيهم مثل العلة في الهجرة من مكة إلى المدينة، قيل في قوله صلى الله عليه وسلم: (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية): (الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة).

^{٢٤٩} - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. ١٣٧٩هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري. علق عليه: الشيخ عبد العزيز بن باز. بيروت. لبنان. دار المعرفة. ج. ٦. ص. ١٩٠.

^{٢٥٠} - المبدع، إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح الحنبلي. إسحاق. ت. ٨٨٤. دار المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٠هـ. المغني. موفق الدين بن قدامة المقدسي. ت. ٦٢٠. تحقيق، محمد. شرف الدين خطاب. دار الحديث القاهرة. ط. ١. ١٩٦٦م. ومعه الشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة (ت. ٦٨٢). المغني ٣، ٣١٣. انظر المغني ١٢. ٦٨٧. عمرة الفقه لابن قدامة. ت. ٥٤١. دار مكتبة الطرفين الطائف ١٥٧. ١٥٧. الحاوي الكبير. ١٠٤. ١٤٠. تفسير المنارة. ٥. ٣٦١. ٣٦٢. المجموع ٢١. ١١٥.

^{٢٥١} - القرآن. النساء: ٤: ٩٧.

^{٢٥٢} - البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل. ١٩٩٨م. صحيح البخاري. اعنى به. أبو صهيب الكرمي. الرياض. بيت الأفكار الدولية. كتاب: الجهاد والسير. باب. فضل الجهاد والسير. حديث رقم. ٢٧٨٣. ص. ٥٣٨.

فالأول أراد الهجرة المعهودة في زمانه، وهي الهجرة إلى المدينة من مكة و غيرها من أرض العرب فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها بلد كفر وحرب، وكان الإيمان بالمدينة، فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة لمن قدر عليها.

قال ابن قدامة، في بيان الخلاف في هذا الحكم ووجه الحق فيه (وَحُكْمُ الْهَجْرَةِ بَاقٍ، لَا يَنْقَطِعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ قَوْمٌ: قَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (لَا هِجْرَةَ بَعْدَ النَّسْحِ)، وَقَالَ: (قَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ)،^{٢٥٣} حيث جاء في كتابه العزيز ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجَرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَا لَهُمْ جِهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.^{٢٥٤}

وتجب الهجرة من بلاد الكفر إذا كان المسلمون هنالك يجهلون أمور دينهم، وأحكامه ولا يوجد عندهم دعاة وعلماء يعلمونهم أحكام الدين لأن عبادة الله عن علم صحيح واجب، وإذا كان هذا الواجب لا يتم إلا بالهجرة وجبت وقد ذكر صاحب المنار في حكم الهجرة وسبب مشروعيتها تلقي الدين والتفقه فيه فقال: هذا الحكم أي الهجرة في كل من يقيم ببلد ليس فيه علماء يقيمون أحكام الدين عليه أن يهاجر إلى بلد يتلقى فيه أمور دينه و أحكام شريعته، وتجب الهجرة إلى بلاد غير المسلمين لطلب علم لا يوجد إلا عندهم وكان المسلمون بحاجة ماسة لذلك العلم، كعلم الذرة والاقتصاد والبيولوجيا وغيرها من العلوم التي تميزوا بها وتفردوا فيها، كقوله عليه السلام: "أطلبوا العلم ولو بالصين"،^{٢٥٥} والمعلوم أن الصين زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

^{٢٥٣} - أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي المقدسي. أحد أئمة الأعلام. ولد سنة ٥٤١ هـ نابلس. كان شيخ الجنازة. له مؤلفات كثيرة. أشهر المغني البرهان في مسألة القرآن. توفي بدمشق سنة ٦٢٠ هـ. البداية والنهاية. ١٠١. ١٣. ٩٩.

^{٢٥٤} - القرآن. النساء: ٤: ٩٧.

^{٢٥٥} - رواه أحمد في مسنده، مؤسسة علوم القرآن بيروت. ط ١٠١٧٥٥ رقم ٩٥.

وسلم كانت دار كفر، ولم يكن بمخالف شرعي، فعلم بأن العلم المقصود في الحديث إنما هي العلوم الدنيوية النافعة، ومنه فطلب مثل هذه العلوم التي لا تعد عصب الحياة واجب كفاي،^{٢٥٦}

وإذا تركته جمع الأمة أثمت، وعليه وجب على أولي الأمر أن يرسلوا بعثات علمية،^{٢٥٧} في شتى الميادين إلى بلاد الغرب لينهلوا من أحدث علومهم، ولكن يشترط فيمن يختارون لهذه المهمة الجليلة إضافة إلى كونهم من ذوي الكفاءات العالية أن يحصنوا بالعلم الشرعي لاتقاء الشبهات والضلالات، وأن ينشئوا على التدين الصحيح والتربية الإسلامية حتى لا ينحرفوا في خضم الشهوات والمغريات.

ويرى الباحث، أنه يجب على المسلمين بدار الكفر أن يهاجروا إلى بلاد الإسلام، إذا كان المسلمون بحاجة، أما لتكثير سوداهم والتقوي بهم والانفعا بعلومهم وعبادتهم في شتى المجالات أو خيف على بلد الإسلام من أن تتعرض لغارة الأعداء فيجب على المسلمين أينما كانوا، مهما بعدت دارهم وشط مزارهم، أن يشدوا أزرها حتى تقوي و ترد العدوان وفرض الله الهجرة علي من قدر عليها، الخروج: إذا كان ممن يفتن عن دينه ولا يمنع، فعذر الله عز وجل من لم يقدر علي الهجرة من المفتونين فقال: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيَلًا وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾^{٢٥٨}

ويرى الباحث أنه، يجب الهجرة إلى بلاد الكفر على من كلفه الإمام "حاكم المسلمين بذلك كالعاملين بالسفارات والتقنصليات لتنظيم العلاقات بين الدول الإسلامية وتلك البلاد ورعاية شؤون الجاليات المسلمة في

^{٢٥٦} - قال ابن جزري، وينقسم الفرض إلى قسمين: فرض عين. وهو ما يجب على كل مكلف كالصلاة والصيام. وفرض كفاية. وهو الذي إذا قام به البعض سقط عن سواهم. كالصلاة على الجنائز. وطلب العلم. الجهاد. فإن تواطأ الجميع على تركه أمثوا: تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزري الكلبي. الغرناطي الملكي (ت ٧٤١). دار التراث الإسلامي. الجزائر. ط ١. ١٩٩٠م. ص ١٠. وانظر مختصر علم أصول الفقه الإسلامي. وهبة الزحيلي. ١٩٩٨م. دار الفكر. دمشق. ط ٢. ص ٣٣٣.

^{٢٥٧} - أنظر قضايا فقهية معاصرة للسيوطي، واللجوء السياسي في الإسلام لسيد. ص ١٨٥، ١٨٤. نقل عن: عبدالرحمن. الهادي خضر محمود. ٢٠٠٦م. كلية الشريعة والقانون. جامعة أم درمان الإسلامية. السودان. دط. ص ٣٦.

^{٢٥٨} - القرآن. النساء: ٤: ٩٧.

المهجر ولكن يراعي في اختيار هؤلاء الأشخاص الكفاءة العلمية والأمانة والدين، حتى لا يعرضو مصالح البلد للتهلكة والمساومة، بل هذا هو الأصل في تنصيب المسئولين في شتى القطاعات مصداقاً لقوله تعالى علي لسان نبي الله يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ﴾^{٢٥٩}، أم الدليل علي وجوب هذه المهجرة فهو الطاعة لأولي الأمر إذا أن طاعتهم واجبة في غير معصية الله فبقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^{٢٦٠}، والأخذ بيد المسلمين هنالك حتى لا يذوبوا في المجتمعات الكافرة وينسلخوا عن دينهم وقيمهم إذ من المؤسف أن كثيراً من المسلمين في بلاد الغرب تخلوا عن عقيدتهم واستبدلوا أخلاق الإسلام بأخلاق الكفر، والسبب في ذلك غياب العلماء والمربين الذين يرشدونهم ويعلمونهم ويفسحونهم من تأثير الموجات اليهودية والمسيحية وغيرها من الديانات أو التيارات الفاسدة بل لقد وصل الأمر إلى أبعاد حدوده فقد وجدت في بعض المواقع في إستراليا وغيرها مساجد مهجورة تخلى عنها أصحابها، وإن الدين هاجرو إلى أغلب دول العالم ليس لنشر الدين وإنما من أجل الاستمتاع بالحياة هناك وليس للعجز عن إظهار دينه والقيام بشعائر عبادته في الأرض الكافرة فهذا تجب عليه المهجرة بدينه إلى الله ورسوله واستعلاء عقيدته، وتزداد على الضعف والاستكانة وطلباً للعزة والحرية والكرامة، فإذا هاجر فقد التزم بالشرع الحنيف.

^{٢٥٩} - القرآن. يوسف ٥٥: ١٢ .

^{٢٦٠} - القرآن. النساء: ٥٩ .

٢ . الهجرة المباحة.

لا تجب الهجرة على من يعجز عنها إما لمرض أو إكراه على الإقامة أو ضعف من النساء والولدان وشبههم، ولا توصف باستيجاب لأنها غير مقدور عليها وذلك لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾^{٢٦١} ويدخل في ذلك من كان مستضعفاً غير قادر على إقامة شعائر دينه، أو أسر أو كبر السن أو الفقر أو انعدام الراحلة فهذا ممن عذر الله ولا تجب في حقه، وقد اتفق فيحكمه أهل العلم على هذا جاء في المجموع بحكم إباحة مقام المقدور في بلاد الكفر فقال: إن الذي لا يقدر على الامتناع ويضعف عن الهجرة فيسقط عنه الهجرة لعجزه ويجوز أن يدفع عن نفسه بإظهار الكفر ويكون مسلماً باعتناق الإسلام والتزام أحكامه، والضرب الثاني: أن يكون ممن أسلم ولا عشيرة له يتمتع بها ولا يقدر على الهجرة لعجزه كأن كان ضعيف البدن أو ليس معه نفقات السفر فهذا لا تجب عليه الهجرة، بل يجوز له المقام مع الكفار فوجبت الهجرة على المستضعف الذي يقدر على الخروج بنص الآية واستثنى المستضعف الذي لا يقدر على الخروج من الموضع.

والفتوى في هذا الشأن من سكن بلاد الكفر ولم يقدر على الهجرة بأنه من أهل العذر، يسقط عنه الوجوب^{٢٦٢} قال ابن كثير "هذا عن رضى الله عنه لهؤلاء في ترك الهجرة وذلك أنهم لا يقدرون على التخلص من أيدي المشركين ولو قدروا ما عرفوا يسلكون الطريق لهذا فلا يستطيعون حيلة ولا يستهدون سبيلاً، وكذلك من سكن بأرض الهند، والسند، والصين، والترك، والسودان والروم من المسلمين فإن كان لا يقدر

^{٢٦١} - القرآن، النساء ٤: ٩٨ .

^{٢٦٢} - الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير، ١٩٩٣م. دار الفكر بيروت. د ط.

علي الخروج من هنالك لثقل ظهر أو لقلّة مال أو لضعف جسم أو لامتناع طريق فهو معذور،^{٢٦٣} فقد كان يصدق على تلك البلدان المذكورة في عصره لكونها بما كافر فالوضع في العصور المتأخرة قد تغير، فبلاد الترك مثلاً قد كانت بالأمة القريب عاصمة للخلافة الإسلامية فإن كلام ابن كثير لم، يؤخذ بإطلاقه وانما يقيد بحال عصره لأن الحكم يدور معلته وجوداً و عدماً كما هو مقرر في علم الأصول،^{٢٦٤} تجوز الهجرة من بلاد الإسلام إلى غيرها من بلاد الإسلام أو بلاد الكفر، عندما تضيق على المسلم الأرض بما رحبت بسبب بلاء نزل به أو ضيق في كسبه أو معاشه أو بظلم ولم يبلغ كل ذلك حداً لا ينفع معه الصبر والاحتمال كأن يؤدي إلى إزهاق الروح أو إتلاف الأعضاء أو الفقر المدقع الذي يوصل الإنسان إلى درجة الكفر، فهو يختلف بحسب الأشخاص إصْحال هذه الحالة إلى درجة الجواز دون الوجوب لأجل درجة الصبر فقد يكون الصبر في هذه الحال أعظم درجة وأعم فائدة من الفرار من هذا البلاء وبخاصة إذا كان يتعلق الأمر بأهل الحل والعقد من العلماء المقتدى بهم فقاؤهم في بلادهم مع احتمال الأذى والصبر على مشاق الحياة من فقر وجوع وظلم أفضل من هجرتهم لأجل حاجة الناس إليهم أو لأنه سبب في رفع درجاتهم عند الله تعالى لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَأَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةٌ إِنَّمَا يُؤَفِّقُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.^{٢٦٥} تبين مما سبق أن الهجرة تباح في كل أمر مباح كالتجارة والعلاج والدراسة والسكن والسياحة والقيام برعاية شؤون الجالية المسلمة أو تنظيم العلاقات بين الدول الأجنبية

^{٢٦٣} - السنن، بلاد بين بلاد الهند وكرمان وسجستان. قالوا السنن والهند كانا أحياناً. معجم البلدان. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ٢٥٩. ٣. دار صادر. بيروت ١٩٧٧ م.

^{٢٦٤} - الهند وهي الصين والترك تعد من آسيا العظمى والعراق وفارس وخراسان من آسيا الصغرى. ١٤١٣ هـ. ط. معجم البلدان. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي. تحقيق مركز جمعة الماجي. دار الفكر المعاصر. بيروت. ص ١٠٤.

^{٢٦٥} - القرآن. الزمر: ٣٩. ١٠.

كالعاملين في السفارات والقنصليات إذا الوسائل تأخذ حكم الغايات، ولا يلزم المسلم غير الأمن على دينه بحيث يكون عنده من العلم والإيمان وقوة العزيمة ما يطمئنه على الثبات على دينه فالحذر من الانحراف والزيغ وأن يكون مضراً لعداوة الكافرين مبتعداً عن موالاتهم ومحبتهم لأن ذلك مما ينافي الإيمان، وأخيراً وبعد هذا العرض المفصل لأحكام الهجرة نصل إلى قناعة تامة بأن حكم الهجرة ليس حكماً ثابتاً وحق كل شخص يعمم بالنسبة لجميع البلاد وفي مختلف الأزمنة مهما كانت الظروف والملابسات، إذ تعترى المسألة مؤثرات وعوارض وأوصاف تحدّد الحكم والقيصل فيها أن كل أرضها خير للمسلم في دينه وعرضه وأخلاقه ومعيشته وأمنه وهي أرض مباركة بالنسبة إليه والمقام فيها من أفضل القربات إلى الله تعالى.

الهجرة المستحبة.

حكم الاستحباب للهجرة من بلاد الكفر لمن كان قادراً عليها، ولكنه يتمكن من إقامة وظهار دينه في دار الكفر ووجد الزاد والراحلة دون خوف من الفتنة في الدين والنفس أو المال، بأن كان منهم في سعة من مال أو عشيرة أو غير ذلك، وقد تكون هذه المصلحة بسبب القوانين التي تكفل الحريات كاملة للمقيمين في تلك البلدان وتحترم الأديان المختلفة رجاء تكثير المسلمين ببلاد الإسلام ومعونتهم أو الراحة من رؤية المنكر بين أظهر الكفار، وهذا في حالة ما إذا كانت هجرته لبلاد الإسلام أفضل من بقائه في بلد الكفر، وتدرك هذه الأفضلية بالموازنة بين المصالح والمفاسد.

وتستحب الهجرة إلى بلاد الكفر في حق من يأمن على نفسه وماله ودينه وكان مقامه يحقق مصالح دينية ودنيوية، كدعوة أهل الكفر إلى الإسلام وشرح تعاليمه السمحة لهم، أو الرد على أباطيلهم وشبههم وبيان زيف وانحراف معتقداتهم أو لخدمة مصالح المسلمين هناك، أو لتكثير سوادهم لأجل أن يكون لهم وزن وقوة ووجود يعتد به وقد نقلت حديث الماوردي من قبل عن الهجرة الواجبة، وتقسيمه للهجرة إلى أقسام، حيث

قال في القسم الثالث: أن يقدر على الامتناع دون الاعتزال والدعاء والقتال فهذا لا يجب عليه المقام لأنه لم

تعد داره دار الإسلام ولا تجب عليه الهجرة؛ لأنه يقدر على الامتناع وله ثلاث أحوال:

أولاً: أن يرجوا ظهور الإسلام بمقامه، فالأولى به أن يقيم ولا يهاجر.

ثانياً: أن يرجو نصرته المسلمين وهجرته، فالأولى به أن يهاجر ولا يقيم.

ثالثاً: أن تتساوى أحواله فهو بالخيار.

والقسم الأول هو الذي ينطبق على حالتنا هذه، وأما القسم الثاني فينطبق على الحالة السابقة، وأما القسم

الثالث فداخل في الهجرة المباحة، وأما من قدر على إظهار دينه فلا تجب عليه الهجرة، بل هي مستحبة أي

إلى دار الإسلام فقد لا تستحب إذا كان في بقائه بين أظهرهم مصلحة دينية من دعوة إلى التوحيد والسنة،

وتحذير من الشرك والبدعة، علاوة على إظهار دينه.^{٢٦٦}

الهجرة المحرمة.

تحرم هجرة للعلماء وذوي الكفاءات من العالم الإسلامي، وذلك لأن محرتهم من بلادهم الإسلامية إلى دول

الغرب يعد نوعاً من الولاء والنصرة لهم وتهديداً للمسلمين بحيث تم استخدامهم لضرب المسلمين بأعمالهم

وخبراتهم وبذلك يتحقق ولائهم حيث في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ

بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^{٢٦٧} وقوله تعالى: ﴿يَا

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ

^{٢٦٦} - فقه السيرة للبوطي، ص ٢٥٦. وسر تآخر العرب والمسلمين. ص ٦٥. نشر دار البعث ١٩٩٨م. دمشق: سوريا. نقلاً عن: عبد الرحمن.

الهادي حضر محمود. ٢٠٠٦م. أحكام الهجرة غير المشروعة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي: السودان. كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان

الإسلامية. دط. ص ٤١.

^{٢٦٧} - القرآن: المائدة: ٥١.

وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ^{٢٦٨}، وقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُخَذِّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾^{٢٦٩}، ونجد أن غالبية ما ذكر من أمثلة في الهجرة الواجبة يصلح كأمثلة للهجرة المحرمة لأن الأمر بالشيء نهي عن ضده، فإذا وجبت الهجرة مثلاً من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام فهذا يعني بالضرورة حرمة الهجرة من بلاد المسلمين إلى بلاد الكفار، ونجد أيضاً أن ما ذكر من نصوص وغيرها تدل على حرمة الولاء والنصرة لأعداء الله من أهل الكتاب والمشركين، كما أنها تربي المسلمين على معرفة كيد أهل الكتاب للإسلام والمسلمين، فقطعت ما في نفوس بعض المسلمين من ود وولاء للهؤلاء الأعداء من أجل أن كون الولاء لله ولرسوله والمؤمنين فقط لقد ثبت أن عددا لا بأس به من أبناء الأمة الإسلامية يعملون في الخارج في مجالات حساسة بعضها يساعد علي صنع القنابل النووية تلك القنابل التي تصل أسوارها بانتظام إلى العاملين في مفاعل (ديمونة) بصحراء النقب وغيره في إسرائيل، ومن هنا تأتي الشهيدات للمسلمين، وأكثر من هذا وأخطر أن الجيل الثاني من أبناء أولئك المهاجرين للمسلمين يتعرضون لمؤثرات ثقافية رهيبة تبعدهم عن دينهم وعن أصولهم تماماً ويصبحون جزء من مجتمعات الدول التي هاجر إليها آباؤهم أو امتنعوا عن الرجوع منها، لقد أثبتت الإحصاءات أن عدد الأطباء الإيرانيين على سبيل المثال لا الحصر المسلمين العاملين في مدينة واحدة من المدن الأمريكية كنيويورك قد فاق عدد زملائهم من الأطباء العاملين على أرض إيران كلها، كما ثبت أيضاً أن عدد الأطباء المسلمين من الجزائر العاملين في مدينة باريس وحدها يفوق عدد زملائهم العاملين داخل وطنهم الجزائر كله،

^{٢٦٨} - القرآن. المائدة : ٥٧.

^{٢٦٩} - القرآن. آل عمران : ٢٨.

أن خطورة مشكلة الهجرة بين العلماء من العالم الإسلامي قد لا يقدرها الكثيرون بسبب عدم الوعي بأبعادها وآثارها ولكنها في حقيقة الأمر كارثة محققة.^{٢٧٠}

ومن جهة أخرى فإن الهجرة تحرم إلى بلاد الكفر في حق من يخشي على نفسه الفتنة في الدين بأن كان رقيق الإيمان لا يقاوم الشهوات والشهوات المنتشرة بين الكفار وخاصة فئة الشباب، أو كان جاهلاً بأحكام الشريعة غير محصن نفسه بعقيدة سليمة تضمن له الثبات على الدين أمام الانحرافات والأباطيل لا سيما تلك البلاد التي ينتشر فيها الفساد ولنكر بشكل فاضح كالسويد، مثلاً التي ضرب فيها الشذوذ الجنسي أطنابه وبلغ معدلات خياليته، إذ يعتقد إن لم نغل يستحيل على المسلم أن يقيم مثلاً في مثل هذه البلاد حفاظاً على دينه، وإن استطاع الرجوع المحافظة على دينه فما مصير ذريته وأهله إن كان متزوجاً، هل يستطيع أن يتحكم في سلوك أهله وينشئهم على الأخلاق الإسلامية والفضائل والقيم، أم يضع أغلى نعم وهبها الله عز وجل إليه: وهي الدين والخلق؟ وعليه فإذا لم يستطع المسلم أن يضمن سلامة دينه ودين ذريته وهويتهم الإسلامية حرمت عليه الهجرة إلى بلاد الكفر وأن كان مقبلاً هنالك فعليه أن يبدأ رحلة العودة إلى بلاد الإسلام لأن المحافظة على الدين مقدمة على تحصيل كل شيء وكل ما أدى إلى الإضرار بالدين فهو محرم من باب سد الذريعة.

كما تحرم الهجرة إلى بلاد الكفر على كل من يعين الكفار ويواليهم ضد المسلمين. بل إن ابن حزم عليه رحمة الله، قد بيّن أن مَنْ خَرَجَ عَنِ دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَقَدْ أَبَقَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى. وَكُنْ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ

^{٢٧٠} - مرسى، محمد عبد العليم. ١٤١١ هـ. هجرة العلماء من العالم الإسلامي. دار عالم الكتب. الرياض. د. ط. ص ٦٠٤. والمجموع الثمين للعثيمين. ص ٤٦.

وَجَمَاعَتِهِمْ، وَيُبَيِّنُ هَذَا حَدِيثُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ
 الْمُشْرِكِينَ).^{٢٧١}

وَقَالَ ابن حزم أيضاً قال اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾،^{٢٧٢} قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، عبد الله
 بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي المقدسي - رَحِمَهُ اللَّهُ - : فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ مَنْ لَحِقَ بِدَارِ الْكُفْرِ وَالْحَرْبِ
 مُحْتَارًا مُحَارِبًا لِمَنْ يَلِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ بِهَذَا الْفِعْلِ مُرْتَدٌّ لَهُ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّ كُلِّهَا: مِنْ وُجُوبِ الْقَتْلِ عَلَيْهِ،
 مَتَى قُدِرَ عَلَيْهِ، وَمِنْ إِبَاحَةِ مَالِهِ، وَإِنْسَاخِ نِكَاحِهِ، وَعَبْرَ ذَلِكَ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ
 يَبْرَأْ مِنْ مُسْلِمٍ، وَأَمَّا مَنْ فَرَّ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ لظُلْمِ خَافِهِ، وَلَمْ يُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَعَانَهُمْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَجِدْ
 فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يُجِيرُهُ، فَهَذَا لِأَمْرِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ مُكْرَهٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الرَّهْرِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ
 شَهَابٍ: كَانَ عَازِمًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَاتَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَحِقَ بِأَرْضِ الرُّومِ، لِأَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ يَزِيدَ كَانَ نَذَرَ
 دَمَهُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَانَ الْوَالِيَّ عَلَى هِشَامٍ فَمَنْ كَانَ هُنَاكَ فَهُوَ مَعْدُورٌ. فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُحَارِبًا لِلْمُسْلِمِينَ
 مُعِينًا لِلْكَفَّارِ بِخِدْمَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ: فَهُوَ كَافِرٌ - وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يُقِيمُ هُنَاكَ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، وَهُوَ كَالدَّمِيِّ هُمْ، وَهُوَ
 قَادِرٌ عَلَى اللَّحَاقِ بِجَمَهَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَرْضِهِمْ، فَمَا يَبْعُدُ عَنِ الْكُفْرِ، وَمَا تَرَى لَهُ عُدْرًا - وَتَسْأَلُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ،
 وَتَبْسُ كَذَلِكَ: مَنْ سَكَنَ فِي طَاعَةِ أَهْلِ الْكُفْرِ مِنَ الْعَالِيَةِ؛ وَمَنْ جَرَى بِجِرَائِهِمْ، لِأَنَّ أَرْضَ مِصْرَ وَالْقَيْرَوَانَ،
 وَعَبْرَهُمَا، فَإِلَى إِسْلَامِ هُوَ الظَّاهِرُ، وَوَلَائِهِمْ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجَاهِرُونَ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلَّ إِلَى الْإِسْلَامِ

^{٢٧١} - رواه الترمذي، في سننه: ٢٠٧/٣. برقم: ١٦٠٤. أبواب السير. باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين. تحقيق: بشر معروف.
 تاريخ النشر: ١٩٩٨م. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ورواه قلت وفي سنده: قيس بن أبي حازم. قال الترمذي ٢٠٧/٣: وسمعت محمداً. يعني
 البخاري. يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسل، ا.د. واستقر العمل على تضعيف الحديث المرسل، ورواه أبو داود
 في سننه: ٤٥/٣. برقم: ٢٦٤٥. كتاب الجهاد. باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود. تحقيق: محمد محيي الدين. (د.ت). المكتبة العصرية.
 بيروت.

^{٢٧٢} - القرآن. التوبة ٧١: ٩.

يَنْتُمُونَ، وَإِنْ كَانُوا فِي حَقِيقَةِ أَمْرِهِمْ كُفَّارًا، وَأَمَّا مَنْ سَكَنَ فِي أَرْضِ الْقَرَامِطَةِ مُخْتَارًا فَكَافِرٌ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّهُمْ
مُعَلِّبُونَ بِالْكَفْرِ وَتَرْكِ الْإِسْلَامِ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. وَأَمَّا مَنْ سَكَنَ فِي بَلَدٍ تَطَهَّرَ فِيهِ بَعْضُ الْأَهْوَاءِ
الْمُخْرِجَةِ إِلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ لَيْسَ بِكَافِرٍ، لِأَنَّ اسْمَ الْإِسْلَامِ هُوَ الظَّاهِرُ هُنَالِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مِنَ التَّوْحِيدِ،
وَالْإِقْرَارِ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ دِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَصِيَامِ
رَمَضَانَ، وَسَائِرِ الشَّرَائِعِ الَّتِي هِيَ الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" ^{٢٧٣}

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أهل مسألة: في بلد، ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم؟ وهل يجب
على المسلم المقيم بها الهجرة إلى بلاد الإسلام أم لا؟ وإذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء
المسلمين بنفسه أو ماله، هل يأثم في ذلك، وهل يأثم من رماه بالنفاق وسببه به أم لا؟ فقال: "الحمد لله
دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردين أو غيرها، وإعانته الخارجين عن شريعة دين الإسلام
محرمة، سواء كانوا أهل ماردين أو غيرها، والمقيم بها إن كان عاجزاً عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه، وإلا
استجبت ولم تجب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالأفئس والأموال، محرمة عليهم، ويجب عليهم الامتناع من
ذلك بأي طريق أمكنهم من تعيب، أو تعريض، أو فساد، فإذا لم يمكن إلا بالهجرة تعينت"، ^{٢٧٤} وعليه
فكل من يلحق بدار المشركين خائناً لبلاده بإفشاء أسرارها خلفاً للظفر بالمسلمين يحكم برده، وأن العمل في
بلد الكفر خاصة لذوي الكفاءات النادرة وخريجي الجامعات، وفي مراكز حسنة فيه معصية كبرى إن لم
تكن كفوراً لأن ذلك فيه تقوية للكفار وشد أزهم وهي من الموالاة المحرمة شرعاً خاصة في مجال التسليح
والفضاء وقد أجمع عدد من فقهاء الشريعة الإسلامية على سبيل المثال البوطي رحمه الله، والشيخ الفاضل

^{٢٧٣} - ابن حزم، الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد. د. س. الخلى بالآثار. بيروت. دار الفكر. ج ١٢. د. ط. ص ١٢٦. ١٢٥.

^{٢٧٤} - ابن تيمية، أبو العباس. أحمد بن عبد الحليم. ١٦٩٨٧. م. الفتاوى الكبرى. بيروت. دار الكتب العلمية. ج ٣. ص ٥٣٢.

محمد الشويرف المدني من جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في ليبيا ومفتي ليبيا السابق، وبعض من علماء وفقهاء الأزهر الشريف، أنه لا يجوز للمسلم أن يبيع لأهل الكفر سلاحاً أو آلة حرب، إن هذا التخصص من فروض الكفاية والمسلم في ثغرة من الثغور الإسلامية فيجب عليه سدها ويحرم على المسلم أن ينصر الكافر على أخيه المسلم، تحرم على المسلم المهجرة إلى بلاد الكفر إذا كان المسلمون بحاجة وخاصة في الميادين الحساسة التي لا يقوم بها غيره، فيتعين عليه فرض المقام في بلاد الإسلام للقيام بذلك العمل.^{٢٧٥}

قال البوطي رحمه الله: "من أنواع المهجرة من بلاد الإسلام: وأما الحرمة فتكون عندما تستلزم هجرته إهمال واجب من الواجبات الإسلامية لا يقوم بها غيره مثل تدريس بعض التخصصات النادرة في بلاد الإسلام، وكان هنالك قلة في المدرسين فيتعين على كل متخصص المقام في بلده لتلقيه للمسلمين، لذا يرى بعض الباحثين اليوم أن للدولة أن تتخذ ما تراه مناسباً لمنع هجرة الأدمغة التي تحرم الدول الإسلامية من عطاء خبرة أبنائها مع ضرورة أن توفر لهم أدنى الشروط على الأقل التي تمكنهم من أداء واجبهم".^{٢٧٦}

و يرى الباحث، على هذا الأساس إن الحكم على من هاجر إلى الدول الكافرة هذا لا يعني ترك الواجبات الدينية، إذا كانت المصلحة المتعلقة بالدين والشخص والمال لا تتحقق إلا بالمهجرة فإن المهجرة تجب على المسلم، وإذا لم تحقق المهجرة ذلك لا تجب المهجرة أصلاً، وعلى ذلك فقد تجب المهجرة على الشخص دون شخص وفي زمان دون زمان وفي مكان دون مكان سواء كانت في بلد معيّن أو غير معيّن على إن لا يكون مع الجيش المحارب للمسلمين".^{٢٧٧}

^{٢٧٥} - البوطي، محمد سعيد رمضان ١٩٨٧م. قضايا فقهية معاصرة. سوريا. دار الشهاب بانه. دمشق. ط ٨. ص ١٦٨.

^{٢٧٦} - فقه السيرة، ١٧٦. ومما يشهد لهذا منع الخليفة عمر بن الخطاب كبار الصحابة من السفر خارج المدينة إلا برخصة وذلك ليستعين بهم ويستشيرهم في الأمور انظر مجلة الموافقات المعهد العالي لأصول الدين العدد (٤) . ص ٢٤٦ مقال. حمود حنبلي.

^{٢٧٧} - النووي، محيي الدين. يحيى بن شرف. المجموع شرح المهذب. بيروت. دار الفكر. ج ١٦. دط. ص ٢٦٤.

الهجرة المكروهة.

تكره الهجرة إلى بلاد الكفر في حق من تحف به ظروف قد تؤثر في دينه أو أخلاقه أو أسرته إن كانت هذه القرائن ضعيفة، أما أن قويت دلالة القرائن فيحكم بالحظر سداً للذريعة، ومن هذا المنطلق كره بعض العلماء السفر للتجارة إلى بلاد الكفر مع أمنه ألا يخضع لأحكام الكفر - خوفاً من أن يتأثر بالبيئة الفاسدة هناك، وبخاصة إذا كان الإنسان وحده، لأن الشيطان أقرب لتصيد الإنسان المبتعد عن جماعة المسلمين بمعزل عن جو الإيمان منه إذا كان مع الجماعة المسلمة، قال ابن رشد: "كره مالك، رحمه الله، الخروج إلى بلاد الحرب للتجارة في البر والبحر كراهة شديدة،^{٢٧٨} ويدخل في هذا الباب الزواج في أرض الكفر خوفاً من أن يتبع الولد أمه إذا كانت كتابية، لأنها الجانب الأقوى، فهي تعيش في بلدها، ويقاس على ذلك كل ما من شأنه أن يؤثر في المسلم سلباً في دينه وخلقه وذريته.

وقد ورد في المغني: "وكره الحسن، أن يتزوج ما دلم في أرض المشركين"،^{٢٧٩} فمن غلبت عليه الشهوة أبيع له نكاح مسلمة لأنها حال ضرورة، ويعزل عنها لكي لا تأتي بولد ولا يتزوج منهم، لأن امرأته إذا كانت منهم غلبته على ولدها فيتبعها على دينه وقال القاضي، في قول الحرفي: لا ينبغي له التزوج، هذا نهي كراهة لا نهي تحريم،^{٢٨٠} وقوله تعالى: ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا زَلَّكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ

^{٢٧٨} - محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المالكي، يكنى أبا الوليد. قرطبي زعيم وقته بأفطار الأندلس والمغرب ولد في ٤٠٥ هـ. كان صغيراً بالأصول والفروع والفرائض. ولي قضاء الجماعة بقرطبة سنة ٥١١ هـ. توفى في سنة ٥٢٠ هـ. ومن مؤلفاته البيان. والتحصيل. المقدمات لأوائل كتب المدونة. انظر الديباج المذهب. ٣٧٤/٣٧٣. شذرات الذهب. ٤٠٢٦٠.

^{٢٧٩} - ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. ١٩٦٨م. المغني. القاهرة. مكتبة القاهرة. مصر. ج. ٩. ص ٢٩٣.

^{٢٨٠} - الحسن بن علي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورباعته من الدنيا أحد سيدي شباب الجنة. ولد سنة ٥٣ هـ. بويع بالخلافة بعد مقتل أبيه علي لكنه أسلم الخلافة إلى معاوية بعد ستة أشهر كرهاً لسفك الدماء. توفى سنة ٤٩ هـ وقيل ٥٠ هـ. ودفن بالبيع. الإصابة: ١: ٣٢٧. رقم ١٩١٧. صفة الصفوة ١/ ٣٨٥.

مُسَافِحِينَ ﴿٢٨١﴾، ولأن الأصل الحل فلا يحرم بالشك والتوهم وإنما كرهنا له التزوج منهم مخافة أن يغلبوا علي ولده فيستزوه ويعلموه الكفر ففي تزويجه تعريض كذلك للفساد العظيم وازدادت الكراهة إذا تزوج منهم لأن الظاهر أن امرأته تغلبه على ولدها فتكفره. ^{٢٨٢}

و يرى الباحث، أن هذا الكلام الذي جاء في المغني صحيح في مجمله وإن كان ينطبق على ذلك العصر حيث كان الاسترقاق قائماً وكانت أرض الكفر أرض حرب وهي بمثابة أرض العدو، فلها أحكامها الخاصة أما اليوم فالوضع مختلف تماماً إذا تحكّم البلدان قوانين تكفل الحرية التامة للإنسان وتحرم الاسترقاق وما من شأنه التضييق على حريات وحقوق الناس، بل هناك تناقد في القوانين الحديث التي تم تعديلها وفق الإجراءات القانونية المتبعة في الدول من حيث المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالهجرة غير الشرعية، وفضلاً عن مخالفتها للأوصاف المشروعة في الشريعة الإسلامية. ويجب أن يكون هناك توافق في القوانين الحديث من حيث هجرة الأشخاص من أجل العيش والبقاء في هذه الأرض.

المطلب الثاني: مفهوم التشريع الجنائي الإسلامي والهجرة بين التجريم والإباحة .

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ ﴿٢٨٣﴾، لقد وضع الحق تبارك وتعالى في سبيل بناء مجتمع رباني فقد وضع الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز الضوابط التي تحمي هذا المجتمع من التفكك والانهيار وذلك حتى يصير كل إنسان في هذا المجتمع آمناً على نفسه وعرضه

^{٢٨١} - القرآن. النساء. ٤ : ٢٤ .

^{٢٨٢} - عبدالرحمن. المهادي خضر محمود. ٢٠٠٦م. أحكام الهجرة غير المشروعة في الفقه الإسلامي والقانون السوي: السودان. كلية الشريعة والقانون. جامعة أم درمان الإسلامية. الخرطوم. دط. ص ١٠٦ .

^{٢٨٣} - القرآن. المائدة. ٥ : ٤٥ .

وماله، ويصبح المؤمنون فيه بنعمة الله إخواناً، ولكي تتحقق هذه الروح في المجتمع المسلم، فإننا نجد الإسلام يحارب النفوس المختلفة التي تثير الحقد في هذا المجتمع، والتي لا هم لها إلا الهمز واللمز والتنايز بالألقاب وتتبع العورات والسخرية من خلق الله، وللمحافظة على العرض وصيانتها نجد أن الإسلام قد أقام حوله سياجاً قوياً متيناً لحمايته فقعد القواعد، وقنن القوانين وحد الحدود، ووضع التدابير الرادعة لكل من تسول له نفسه أن يصير بوقاً لترويج الشائعات والظعن في الأعراض، وتلويث سمعة الأبرياء، ومن هنا كانت مصادر التشريع الجنائي في الإسلام هي مصادر الشريعة الإسلامية التي تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والإجماع والقياس وغيرها من المصادر الأخرى.^{٢٨٥}

أولاً : تعريف التشريع الجنائي الإسلامي .

التشريع الجنائي الإسلامي هو: النظام الشرعي الذي يحدد الأفعال التي تجرم مرتكبيها وتبين العقوبات والحدود الشرعية المقررة لها، يقابلها في القوانين الوضعية القانون الجنائي الذي يحدد العقوبات بما يقابلها من جرائم".^{٢٨٥}

ويعرف أيضاً بأنه: "مجموع الأحكام المقدره من الشئ للعقوبات المفروضة على من اعتدى على حقوق الآخرين وبكيفها القضاء، وينفذها ولي الأمر، فيما يتعلق بأحوال الأسرة من زواج وطلاق ونفقات، ورضاع، وميراث، وولاية على النفس والمال ونحوها، وهذا يشمل ما يسمى في عصرنا "بالأحوال الشخصية"، وينظم أيضاً علاقة المجتمع بالأحوال المدنية والتجارية، وما يتصل بتبادل الأموال والمنافع، بعوض أو بغير عوض، من البيوع والإيجارات، والقروض، والمدانيات، والرهن، والحوالة، والكفالة، والضمان وغيرها، مما تضمنته في عصرنا

^{٢٨٤} - دفع الله، التاج إبراهيم. ٢٠٠٨م. مصادر التشريع الجنائي في الإسلام: السودان. جامعة أم درمان الإسلامية. دط. ص. ٢٤١

^{٢٨٥} - عودة، عبدالقادر. مرجع السابق. ص. ٦٣.

القوانين المدنية والتجارية، وما يتصل بالجرائم وعقوبتها المقدره شرعاً كالحدود والقصاص، والمتروكة لتقدير أهل الشأن كالتعازير، وهذا يشمل ما يسمى الآن بـ "التشريع الجنائي، أو "الجزائي، وقوانين العقوبات، ويشمل التشريع الإسلامي كل ما يتعلق بواجب الحكومة نحو المحكومين، وواجب المحكومين نحو الحكام، وتنظيم الصلة بين الطرفين بما عنت به كتب السياسة الشرعية والخراج والأموال، والأحكام السلطانية في الفقه الإسلامي، وتضمنه في عصرنا التشريع الدستوري، أو الإداري، والمالي".^{٢٨٦}

ويشمل التشريع الإسلامي ما ينظم العلاقات الدولية في السلم والحرب بين المسلمين وغيرهم، مما عنت به كتب السير، أو الجهاد في فقهاء الإسلام، وما ينظمه في عصرنا القانون الدولي.

ومن هنا لا توجد ناحية من نواحي الحياة إلا دخل فيها التشريع الإسلامي أمراً أو ناهياً، أو محبراً، وحسبنا أن أطول آية نزلت في كتاب الله تعالى، نزلت في تنظيم شأن من الشؤون المدنية، وهو المدنية، وكتابة الدين، ويبدو شمول التشريع الإسلامي في أمر آخر، وهو النفاذ إلى أعماق المشكلات المختلفة، وما يؤثر فيها، وما يتأثر بها، والنظر إليها نظرة محيطية مستوعبة، مبنية على معرفة النفس الإنسانية، وحقيقة دوافعها وتطلعاتها وأشواقها، ومعرفة الحياة البشرية وتنوع احتياجاتها وتطلعاتها، وربط التشريع بالقيم الدينية والأخلاقية، بحيث يكون التشريع في خدمتها وحمايتها، ولا يكون مهنولاً لهدمها، ومن عرف هذا جيداً، استطاع أن يفهم موقف التشريع الإسلامي وروعه من قضايا كثيرة، كالطلاق وعدد الزوجات، والميراث، والربا، والحدود، والقصاص، وغيرها، مما أثبتت الدراسات المقارنة، وأثبت الاستقراء التاريخي والواقعي فضل الإسلام فيه، وتفوقه على كل تشريع سابق أو لاحق.^{٢٨٧}

^{٢٨٦} - عودة، عبدالقادر. مرجع السابق. ص ٦٤.

^{٢٨٧} - دفع الله، التاج إبراهيم. مرجع السابق. ص ٢٤٦.

و يلاحظ الباحث، أن عيب البشر الذي هو من لوازم ذواتهم المحدودة أنهم ينظرون إلى الأمور والأشياء من جانب واحد، غافلين عن جانب أو أكثر من جوانبها الأخرى، والحقيقة أنهم لا ذنب لهم في هذا القصور ولا حيلة، لأن النظرة الخيطة الشاملة، التي تستوعب الشيء من جميع جوانبه، وتعرف كل احتياحاته، وتدارك كل احتمالاته وتوقعاته لا يتقدر عليها إلا رب البشر وخالق الكون.

أ- علاقة الاجتهاد بسنّ القوانين والتشريعات الجنائية.

هناك علاقة بين الاجتهاد وسنّ القوانين والتشريعات الجنائية لأن أول الشروط اللازمة لحسن تطبيق التشريع الجنائي هو فتح باب الاجتهاد؛ لأن باب الاجتهاد قد فتحه النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يملك أحد أن يغلقه، ليس معنى الاجتهاد إهمال النعم المبروك، أو الغض من قيمته وفائدته، إنما المقصود من الاجتهاد أمور أساسية.

أولاً: إعادة النظر في تراثنا الفقهي العظيم، بمختلف مذاهبه وأقواله المعترية في شتى العصور، لاختبار أرجح الأقوال فيه وأليقها بتحقيق مقاصد الشريعة، وإقامة مصالح الأمة في عصرنا، في ضوء ما جدّ من ظروف وأوضاع.

ثانياً: العودة إلى منابع: أعني النصوص الثابتة، والفقهاء فيها على ضوء المقاصد العامة للشريعة.

ثالثاً: الاجتهاد في المسائل والأوضاع الجديدة، والتي لم يعرفها فقهاؤنا الماضون ولم تصدروا في مثلها حكماً، وذلك لاستنباط حكم مناسب لها في ضوء الأدلة الشرعية، والاجتهاد يكون في المسائل الجديدة التي جاءت وليدة هذا العصر وتطور أوضاعه وأحواله في القوانين والتشريعات الجنائية ولكن لا بد من مراعاة الضوابط

التالية عند ممارسة الاجتهاد:

١. يجب أن نذكر أن مجال الاجتهاد هو الأحكام الظنية بالدليل أما ما كان دليلاً قطعياً فلا سبيل إلى

الاجتهاد فيه

٢. يجب أن تظل مراتب الأحكام كما جاءت، القطعي يجب أن يظل قطعياً والظني يجب أن يستمر ظنياً.

٣. ينبغي أن نحذر من الوقوع تحت ضغط الواقع القائم في مجتمعنا المعاصر، وهو واقع لم يصنعه الإسلام

بعقيدته وشريعته وأخلاقه إنما هو فرض على المجتمع فرضاً.

٤. لا ينبغي أن نجعل أكبر همة مقاومة كل جديد، ويجب أن نفرق بين ما يحسن اقتباسه وما لا يحسن.^{٢٨٨}

٥. ولا بد لنا لكي يصح الاجتهاد، أن يتوقع الخطأ من الاجتهاد، إذ لا معصية لغير نبي، وأن نفسح له

صدورنا، وألا نشدد الشكر على من أخطأ في اجتهاده وننتهمه بالزيغ والمروق وما إلى ذلك من النعوت،

وذلك بشرطين:

أ. أن يملك أدوات الاجتهاد: وهي معرفة مكثورة في أصول الفقه - فليس كل من اشتغل بالفقه أو آلف فيه

أو حفظ مجموعة من الأحاديث يُعد مجتهداً.

ب. أن يكون عدلاً مرضي السيرة، وهو ما يُطلب في قبول الشاهد في معاملات الناس، فكيف بقبول من

يفتي باجتهاده في شريعة الله.

أما أدعياء الاجتهاد، الذين لا يملكون إلا الجرأة على النصوص والاستهانة بالأصول، وإتيان البيوت من غير

أبوابها، فهؤلاء يجب أن يرفضوا، حفاظاً على قداسة الدين، وحرمة الشريعة، أن تُتخذ سبباً للمهزلة، أو مطية

^{٢٨٨} - القرضاوي، يوسف. ١٩٩٧م. مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية: مصر. مكتبة وهبة. القاهرة. ط ٣. ص ٢٧٣.

للولوصول إلى دنيا ظاهرة، أو إشباع شهوة خفية، أو أداة لتأييد سلطان جائر، أو لتبرير سلوك منحرف، أو

فكر مستور.^{٢٨٩}

تعريف الجريمة: جاء في لسان العرب الجرم: التعدي، والجرم: الذنب والجمع جرائم وحروم وهي الجريمة،

وأجرم فهو مجرم، وأجرم حتى جنابة والجاني والمجرم: المذنب،^{٢٩٠} والجنابة لغة: اسم لما يجنيه المرء من شر

اكتسبه، ويقال حتى على قومه جنابة أذنب ذنباً يؤاخذ عليه، وأصله من حتى الثمر، وهو أخذ من الشجر،

وهو عام إلا أنه يخص بما يجرم من الفعل، ويسمى مكتسب الشر جانباً، والذي وقع عليه الشر، مجنياً عليه،

والجنابة هي الذنب، والمجرم، وما يفعله الإنسان مما يوجب العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة، والجنابة في

الشرع، اسم لفعل مجرم سواء أكان من مال أو نفس، لكن في عرف الفقهاء الفعل المؤثم الواقع على النفس

والأطراف سواء أكان قتل أم ضرباً أم جرحاً أم غير ذلك.^{٢٩١}

ويري الباحث، أن الشرائع السماوية تضمنت حدوداً لحماية الحقوق، ولزجر الجناة وجبر خاطر المعتدى عليه

ولذلك شرع حكم القصاص، ثم جعل العفو عن الجاني الذي يؤد مصلحة التحاب لمن تنازل عن العوض

فتصدق بالعفو، أنه يكفر عنه ذنباً عظيماً. وهذا الحكم مسطور في التوراة وفي القرآن الكريم، وعدم مخالفة

حكم الله وتعطيل العمل به.

^{٢٨٩} - القرضاوي، يوسف. مرجع السابق، ص ٢٨١.

^{٢٩٠} - لسان العرب، مادة جرم. الدار المصرية للتأليف، ج ١٨، ص ١٦٨.

^{٢٩١} - منصور، محمد منصور. ١٩٨٦م. الشبهات وأثرها في الفقه الإسلامي: مصر. مطبعة الأمانة. شبرا. دة، ص ٢٣.

المبحث الثاني: العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي ومصادرها.

لما كان من المتفق عليه وفق تعريف فقهاء الشريعة الإسلامية للعقوبة أنها نوعان: عقوبة دينية وأخرى دنيوية، أما الأولى فقد إختص الله سبحانه وتعالى وحده العلم بها وترك أمر تطبيق الثانية لولي الأمر، ومن ثم فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أن المقصود بالعقوبة الدنيوية؟ ماذا- ماهو المقصود بالعقوبة الدنيوية؟

هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع، فالعقوبة في ذاتها أذى ينزل بالجاني زجراً له، ومن ثم فهي تنطوي على ضرر في ظاهرها، إلا أنه بإمكان النظر يتضح أنها شرعت لبحث الرحمة بين أفراد المجتمع وأن مجرد النص عليها يمنع الغالبية من الإقدام على ارتكاب الجريمة.

ويستخلص الباحث، من هذا التعريف الجامع للعقوبة أنها تقوم على مبدأين أساسيين يساعدان على تحقيق الأهداف المرجوة منها أولاً: أن تكون طبيعة العقوبة صالحة لإحداث أثرها المباشر بمنع الكافة من اقتتاف الجرائم وزجر الجاني من معاودة مخالفة أوامر الشارع وهو ما يعبر عنه عند فقهاء الشريعة الإسلامية بقولهم، أن العقوبة موانع قبل الفعل زواجر بعده أي العلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل، وإيقاعها بعده يمنع العودة إليه.

وثانيها : أن يتناسب مقدار الأذى الذي يوقع على الجاني مع مقدار الأذى الذي لحق بالجاني عليه، مع مراعاة مقدار الترويع الذي أصاب الكافة من وقوع الجريمة، أي أن تتلائم العقوبة كماً وكيفاً مع الأغراض المرجوة منها دون إفراط أو تفريط ولو اقتضت مصلحة الجماعة إستئصال المجرم.^{٢٩٢}

^{٢٩٢} - الكيلاني، عبدالله عبدالقادر. ١٩٩٦م. عقوبة الإعدام في الشريعة الإسلامية والقانون المصري دراسة مقارنة: مصر. دار الهدى

ومن المعروف أن التشريع الجنائي الإسلامي يقوم على التفرقة بين عقوبات الحدود من ناحية، وعقوبات القصاص والدية من ناحية أخرى، فالأولى حقوق خالصة لله تعالى لا يمكن التنازل عنها ولا يملك ولي الأمر سوى تطبيقها، أما عقوبات القصاص والدية فإنها حق للفرد، لذلك يجوز له أو لوليه الشرعي أن يتنازل عنها بالعمو عن الجاني.^{٢٩٣}

فالعقوبة إذن هي الجزاء، والعقوبات المقدرة في الشريعة لمن خالف أوامر الله ونواهيه، والعقوبات في الشريعة الإسلامية تنوع إلى حدود قصاص وديات وتعازير، والعقوبة جزاء يوقع باسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة، ومن هذه التعريف يتضح أن مفهوم العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي يقوم على أنه جزاء في مقابل الجريمة التي ينص عليها المشرع، بينما يقوم المفهوم الحديث فضلاً عن الجزاء على تقويم المذنب وتأهيله ليعود جزءاً صالحاً في المجتمع.^{٢٩٤}

مصادر العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي

ويقصد بمصادر التشريع الإسلامي أصولها التي يقوم عليها وأدلة التي يستند إليها، فكلمة المصدر لا تعنى بالنسبة للقواعد الشرعية الأصل المنشئ لها، بل الله تعالى هو مصدر الأحكام كافة، وإنما يعنى طرق استنباطها من الشرع مباشرة أو عن طريق الاجتهاد، فمصادر الشريعة هي القرآن والسنة، وقد أبحاث الاجتهاد في ضوئها، وعلى ذلك فإن ما استنبط في حدود هذه الشريعة يعد جزءاً من الشريعة، ويتفق جمهور الفقهاء على أن مصادر الشريعة الإسلامية أربعة هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية،

^{٢٩٣} - الجوهري، مصطلحي فهمي، ٢٠٠٢م. النظرية العامة للجزاء الجنائي: مصدر. مطابع البيان التجارية. القاهرة. دك. ص ٥٩.

^{٢٩٤} - عبود، شرح، ٢٠٠١م. قانون العقوبات. القسم العام: سوريا. منشورات جامعة دمشق. ط ١٠. ص ٣٧١.

^{٢٩٥} - عبود، عبدالقادر. مرجع السابق. ص ١٦.

والإجماع، والقياس، وبالإضافة إلى هذه المصادر الأربعة فإن هناك مصادر تشريعية أخرى مختلف عليها، فعلى حين يراها البعض ملزمة، لا يراها البعض الآخر كذلك.

أما مصادر التشريع الجنائي المقرر للجرائم والعقوبات فهي أربعة فقط، منها ثلاثة متفق عليها، وهي القرآن والسنة والإجماع، أما الرابع، وهو القياس، فقد اختلف فيه الفقهاء، فرأى البعض أنه مصدر تشريعي جنائي، ورأى البعض الآخر أنه ليس مصدراً في تقرير الجرائم والعقوبات.^{٢٩٦}

و يرى الباحث أن شريعتنا الإسلامية الغراء قامت على مخاطبة العقل والمنطق قبل مخاطبة الروح، اعتمدت على الدليل العلمي والقربنة العملية في توجيه الأفراد، فاهتمت بتنظيم علاقات الأفراد سواء فيما بينهم، أو بين الأفراد والدولة، باعتبار أن تحديد الحقوق والواجبات هو الذي يكفل النظام في المجتمع، ومن هنا جاءت العقوبة حسب رأي الشريعة الإسلامية، وعلى أنواع هي:

١- عقوبات الحدود هي جمع من العقوبات المحددة شرعاً، وهو في الأصل المنع ويطلق على العقوبات المقدرة شرعاً، لكونها تمنع عن المعاودة، ولأنها مقدرة من الشارع، والحد شرعاً: عقوبة بدنية مقدرة شرعاً لحق الله تعالى.

أ- حد السرقة : وهو ثابت ومقدر شرعاً بموت أو عجز رجل أو رجلين أو العاقبة والسارق فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴿٢٩٧﴾.

ب- حد الحرابة أو السعي في الأرض فساداً أو قطع الطريق للنهب والسلب والخطف، وهو ثابت في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٩٨﴾

٢٩٦- عودة، عبدالقادر. مرجع السابق. ص ١٦٥

٢٩٧- القرآن. المائدة: ٥: ٣٨

٢٩٨- القرآن. المائدة: ٥: ٣٣

ت- حد الزنا، وهو ثابت لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^{٢٩٩}، ويختلف عقاب أو حد الزنا تبعاً لما إذا كان الجاني رجلاً أو امرأة، محصناً أم غير محصن، فغير المحصن أي غير المتزوج يعاقب بالجلد مائة جلدة لقوله تعالى: ﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^{٣٠٠} أما الجاني المتزوج زواجاً صحيحاً تم بالدخول، فإنه عقابه الرجم أي القتل رمياً بالحجارة.

ث- حد القذف، وهو ثابت بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^{٣٠١}.

ج- حد شرب الخمر، وهو ثابت بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{٣٠٢} ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُضِلَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْعَمَلَةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ﴾^{٣٠٣} والرأي الراجح فقها في تحديد عقوبة شرب الخمر هو الجلد ثلاثين جلدة.

ح- حد الردة: يراد بالردة العدول أو ترك دين الإسلام إما إلى دين آخر وإما إلى غير دين، وتجريمه ثابت بالنص القرآني حيث يقول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَدَنَّسْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ فَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ

٢٩٩- القرآن. الإسراء: ٣٢: ١٧.

٣٠٠- القرآن. النور: ٢٤: ٢.

٣٠١- القرآن. النور: ٢٤: ٤.

٣٠٢- القرآن. المائدة: ٥: ٩٠.

٣٠٣- القرآن. المائدة: ٥: ٩١.

أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٠٤﴾، وحاد المرند هو القتل استناداً إلى قول رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ)^{٣٠٥}.

خ- حد العي، وهو ثابت بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِيَ حَتَّى تَقْبِلَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾^{٣٠٦}، وعن زياد بن علاقة، قال: سَمِعْتُ عَرَفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: (إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتَ وَهَنَاتَ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أُمَّةً هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاصْرُبُوهُ بِالسَّيْفِ كَانِنًا مِنْ كَانٍ)^{٣٠٧}، والتعازير: غير مقدرة شرعاً وهي تأديب على ذنوب لم تشرع فيه الحدود، وتدخل في عقوبات التعزير الحيس و الغرامة والضرب و التعويض والمصادرة غير ذلك من العقوبات التي فوض الشارع لولي الأمر تقديرها .

أما عقوبات القصاص والدية فهي على عكس عقوبات الحدود مقررّة اقتضاء لحقوق الأفراد، أي إن توقيعها يكون بناء على رغبة وطلب إحقاق عليه أو ولي دمه، وهي مقررّة عن جرائم القتل العمد والإصابات البدنية العمدية، أي الاعتداء المتعمد على ما دون النفس والقتل الخطأ وشبه العمد، والإصابات غير العمدية، أي الخطأ.^{٣٠٨}

والقصاص ثابت لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ

^{٣٠٤} - القرآن، البقرة: ٢: ٢١٧.

^{٣٠٥} - ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد، بن حنبل الشيباني، ج: ٤، ص: ٣٣٦، حديث رقم: ٢٥٥٢. وقال عنه الشيخ شعيب بن إسحاق، صحيح.

^{٣٠٦} - القرآن، الحجرات: ٤٩: ٩.

^{٣٠٧} - مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، كتاب الإمارة،

باب حكم من فرّق أمة المسلمين وهو يجتمع، حديث رقم: ٥٩: ١٨٥٢، ج: ٣.

^{٣٠٨} - الجوهري، مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص: ٦١.

رَبُّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ^{٣٠٩}، وقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^{٣١٠} ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^{٣١١} ويقول أيضاً ﴿وَمَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ جَهَنَّمُ يُخَالِدُ فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^{٣١٢} وهناك طائفة أخرى من الجرائم أراد الله أن يترك أمر تعديدها والعقاب عليها لولي الأمر وذلك تبعاً لظروف المجتمع والمتغيرات التي قد تطرأ عليه من هذه الجرائم ما يكون بالغ الجسامه لمساسه بالمصلحة العامة للجماعة أو الأفراد وهذا النوع من الجرائم يطلق عليه بالفقه الجرائم الإسلامية التعزيرية.^{٣١٣}

وهي ما يمكن، أن نطلق عليها العقوبات الواسعية، فهي عقوبات وضعت كجزاء لجرائم لا حد فيها ولا كفارة، والجرائم التي تظهر نتيجة تطور المجتمعات المعاصرة وتوجب ضرراً على المجتمع والأفراد، والتعازير أيضاً غير مقدرة شرعاً وهي تأديب على ذنوب لا تشريعية الحدود، وتدخّل في عقوبات التعزير الحبس والغرامة والضرائب و التعويض والمصادرة وغير ذلك من العقوبات التي فوض الشارع لولي الأمر تقديرها؟

^{٣٠٩} - القرآن، البقرة ٢ : ١٧٨ .

^{٣١٠} - القرآن، البقرة ٢ : ١٧٦ .

^{٣١١} - القرآن، النساء ٤ : ٩٢ .

^{٣١٢} - القرآن، النساء ٤ : ٩٣ .

^{٣١٣} - عبدالعال، محمد عبداللطيف، ١٩٨٨م. عقوبة الإعدام في القانون الوضعي، مصر. مطبوعات كلية الطب البيطري، جامعة القاهرة. د.م.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية بين التجريم والإباحة.

إن الأحكام القانونية المتعلقة بالمجرة تتعلق بأمور وظروف كثيرة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة البلاد التي ينوي الشخص الهجرة إليها، وذلك من حيث وجود الأمن وانعدامه، وحال المسلمين فيها، فلا يجوز إصدار حكم واحد وتعميمه على جميع الناس بمختلف أماكنهم وأزمانهم، لذلك كان لا بد من إنزال الحكم السليم في المكان السليم، فقد يكون حكم المجرة محرماً، وقد تعتبرها ظروف معينة فتأخذ حكم الكراهة وهنا تأتي حكم غير مشروعة.^{٣١٤}

من خلال التجريم في مواجهة الهجرة غير الشرعية في التشريع وفقاً لرأي التشريع الداخلي وذلك من خلال القوانين المحلية، والمعاهدات والمقررات منفاذها في هذا الشأن والتي قد حرمت بعض الأفعال المتعلقة بدخول وخروج وإقامة الأجانب، وكيفية الحصول على تأشيرة لغرض الدراسة، أو السياحة، أو العلاج وغير ذلك، والإجابة عن هذا السؤال تعتمد على تحديد مركز المعاهدة بالنسبة للتشريع الداخلي، هل يعلو حكم المعاهدة على التشريع بوصفها تعبيراً عن الإرادة المشتركة للدول المعاهدة أم أن حكمها يعتبر في نفس مرتبة التشريع،^{٣١٥} هنا اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والأمنية للدول، للتوقيع على المعاهدات التي من ضمنها فرض التأشيرة بشكل قانوني لكل المواطنين الذين يريدون السفر إلى أي دولة دون عراقيل، وذلك من خلال سن التشريعات والقوانين المحلية والدولية منها، والانضمام لاتفاقيات الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة، باليرمو لسنة ٢٠٠٠م، ومع ذلك فإن عدم التصديق على البروتوكول الثاني الملحق هذه الإتفاقية والمعنى

^{٣١٤} - قضايا فقهية معاصرة للوطى، ١٩٩٤م. سوريا: مكتبة الفارابي. دمشق. ط٥. ص ١٨. الأحكام السياسية لليبياك ص ٧٢. ٧٨.

واللجوء السياسي. في الإسلام. حسام محمد سعد سباط. دار البيارق. دار عمار الأردن. ط٥. ١٩٩٧م. ص ١٧٤. ١٧٢. نقلاً عن عبدالرحمن، الهادى خضر محمود. ٢٠٠٦م. أحكام المجرة غير المشروعة في الفقه الإسلامي والقانون الدولي. كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية. السودان. دط. ص ٨١.

^{٣١٥} - سلام، أحمد رشاد. مرجع سابق. ص ٧٤.

بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين يثير التساؤل حول مغزى وحدوى عدم التصديق عليه، وهو أمر يجدر التنبيه إليه لحاج السلطات المختصة على المضى قدما نحو هذا التصديق، حتى يمكن تدارك أخطار وأضرار قد يتعدر تداركها في المستقبل، مما وضع هذه الظاهرة ودخوله في حيز التحريم، كما شددت على المعاقب على تلك الافعال التي تورط الجريمة المنظمة في الإتجار بالبشر، ولم يكن المشرع الليبي قد أفرد له قانوناً خاصاً وإنما كان قد عاجله وتطرق له من خلال نص المادة التاسعة عشرة "مكرر" من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.^{٣١٦}

في نظر الباحث، يبدو أن المشرع الليبي يبدو أنه استجابة لرأي الفقهاء حول المشاكل التي تعني منه بعض الدول حول هذه الظاهرة، والتعاون مع الاتفاقيات الدولية وما صار إليه أمر الهجرة غير المشروعة من تفاقم أدى إلى عواقب وخيمة بسبب الهجرة وحصد العديد من الأرواح و باعتبار ليبيا المتضرر الأول من هذه الظاهرة ، لذلك فقد أصدرت ليبيا القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة ونشر هذا القانون في ١٥/٦/٢٠١٠م، وبالتالي فإنه قد لا يكون قد وصل إلى علم الكثيرين وإن كان سريان القانون لا يتقيد إلا بالتشريع مع افتراض العلم ولو لم يعلم المحاطون بالقانون حقيقته باعتبار النشر قرينة على العلم بالقانون كقاعدة عامة وإن كانت هناك استثناءات بدأت تضمحل مع العصر الحديث، وهناك اتفاق بين رأي فقهاء الشريعة الإسلامية، وفقهاء القانون الدولي حول موضوع التحريم من عدمه، واتخاذ اجراءات التأشيرة قبل الدخول إلى أي دولة كانت اسلامية أو غير إسلامية، والهجرة من حيث الإباحة حسب ما ذكر في القرآن الكريم.

للحجرة مكانة عظيمة ومنزلة كبيرة في القرآن الكريم، فقد أمر بها بألفاظ متعددة، وصيغ مختلفة، وأساليب متنوعة، مرة بالأمر الصريح، وأخرى بالإخبار، وحيناً بالوعد، وتارة بالوعيد، ومما يدل على مكانة القرآن بشأن الحجرة وتأكيد لها، والمتتبع لنصوص القرآن الكريم يجد أن مادة الحجرة ومشتقاتها قد وردت في سبعة وعشرين موضعاً من مواضع التنزيل الحكيم، نعرضها أولاً وفق ترتيب المصحف الشريف حتى تكون منهلنا الذي نستقي منه أحكام الحجرة ونستخلص نتائجها من خلال المواطن: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^{٣١٧} وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُخْرِجُوا فِي سَبِيلِي وَمَاتُوا فَيُتْلَوْهُ فَتُحْيَاهُمْ لَهُمْ لَئِيْلَ الَّذِي يُعَذِّبُ النَّاسَ فَمَا يَعْلَمُ التَّوْبَةَ وَالْمُنَادِرَ﴾^{٣١٨} وفي قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَفِي أَمْوَالِهِمْ لِلنِّسَاءِ حَافِظَاتٌ لَلْغُيُبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبْنَ إِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾^{٣١٩} وقوله تعالى: ﴿مَسْجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا مَا رَدُّوا إِلَى الْمِثْقَةِ أُكْسُوا فِيهَا فَإِن لَّمْ يَغْتَرلَوْكُمْ وَيُلْغُوا إِلَيْكُمْ بِالسَّلَامِ وَيَخِفُّوا إِلَيْكُمْ فَاخْذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾^{٣٢٠} وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ فَاسِعَةً فَتُهَاجَرُوا فِيهَا

^{٣١٧} - القرآن. البقرة: ٢ : ٢١٨.

^{٣١٨} - القرآن. آل عمران: ٣ : ١٩٥.

^{٣١٩} - القرآن. النساء: ٤ : ٣٤.

^{٣٢٠} - القرآن. النساء: ٤ : ٩١.

فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٣٢١﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَخْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، ﴿٣٢٢﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرْتُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، ﴿٣٢٣﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَهْرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾، ﴿٣٢٤﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَيْنَهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ﴿٣٢٥﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْمِ الْعَظِيمِ﴾، ﴿٣٢٦﴾ وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾، ﴿٣٢٧﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ

٣٢١- القرآن. النساء: ٤: ٦٧.

٣٢٢- القرآن. النساء: ٤: ١٠٠.

٣٢٣- القرآن. الانفال: ٨: ٧٢.

٣٢٤- القرآن. الانفال: ٨: ٧٤.

٣٢٥- القرآن. الانفال: ٨: ٧٥.

٣٢٦- القرآن. التوبة: ٩: ٢٠.

٣٢٧- القرآن. التوبة: ٩: ١٠٠.

٣٢٨- القرآن. التوبة: ٩: ١١٧.

وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٣٣٨﴾ وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ﴿٣٣٩﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ خَافَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿٣٤٠﴾ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ الْمُهَاجِرَاتُ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَسِنَّةٌ لِحُلِيِّكُمْ وَلَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَأَتُوهُنَّ مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَا حُنَاقَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تَمَسُّوا فِيهِنَّ الْكُوفَارَ وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ بِكُمْ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿٣٤١﴾ وقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ ﴿٣٤٢﴾.

المطلب الثاني: المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون من حيث أسباب ونتائج الهجرة غير الشرعية

أولاً: المقارنة بين أسباب الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون .

في أن الهجرة افتترضت لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة إلى نصرته للقتال معهم وتعلم شرائع الدين وقد أكد الله ذلك في عدة آيات، وهي قطع الموالاة بين من هاجر ومن لم يهاجر ، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ ﴿٣٤٣﴾ فلما فتحت مكة ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل انقطعت الهجرة الواجبة وهي الاستحباب.

٣٣٨ - القرآن، الأحزاب: ٣٣ : ٥٠ .

٣٣٩ - القرآن، الحشر: ٥٩ : ٨ .

٣٤٠ - القرآن، الحشر: ٥٩ : ٩ .

٣٤١ - القرآن، الممتحنة: ١ : ٦٠ .

٣٤٢ - القرآن، المزمل: ٧٣ : ١٠ .

٣٤٣ - القرآن، الأنفال: ٨ : ٧٢ .

أما الاستدلال بالنصوص التي تحرم موالاة أهل الكفر فيكون الجواب عنها أن المقام بين أظهر الكفار لا يستلزم الموالاة بالضرورة فقد يقيم الرجل بين ألد أعدائه، ويتعامل معه وهو يبغضه أشد البغض، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون معه كانوا يقيمون بالمدينة وفيها ذميون من أهل الكتاب ولم يستلزم حبهم ولا موالاتهم ومن هذا المنطلق فلا يصح أن نعتم تحريم المقام بين المشركين لأجل سد ذريعة موالاتهم، والرضاء منكراتهم لأن في هذا تضييقاً لواسع، وإيقاعاً للمسلمين في جرم كبير، وإن ميل المسلم لغير المسلم قد يقع وقد لا يقع فهو على التردد ولا تبنى الأحكام القطعية على مجرد الشك، وهذا ما حمل النووي على أن يطلق حكم استحباب الهجرة من بلاد الكفر في حق من لم يكن مستضعفاً، ومع هذا كله: إن وجد الإنسان من نفسه ميلاً للكفر ورضي بإطاعته إلى هو الفاعل بين أظهرهم حرم عليه المكوث معهم ومساكنتهم والله أعلم، أما لو استطاع إظهار دينه وإعلان علمه وفضاه عن منكراتهم، فما المانع من البقاء على أرض يجد فيها الإنسان حرية وينشر دعوته ويظهر مداوته للأعداء الله.

وبالرجوع إلى ما كتب حول هذه المسألة الهجرة غير المشروعة أو الهجرة إلى ديار غير المسلمين عليه نجد أن هنالك رأيين:

- رأي يحرم المقام في بلاد غير المسلمين مطلقاً، وينطلق عن أن الأصل هو الحظر فيحرم على كل مسلم الإقامة في بلاد الكفر، وبالتالي تحرم الهجرة إليه من باب أولى إن لم تدع إلى ذلك حاجة ماسة كالتداوي، وطلب علم ضروري، والفرار من ظلم محقق.. ثلاث فقط. إلخ
- رأي يميز المقام في بلاد الكفر بقيود أبرزها: الأمن من الفتنة وتحصين النفس بالعلم الشرعي الصحيح، ومنطلق أصحاب هذا الرأي أن الأصل في ذلك هو الحل، والحظر يكون لو صف عارض. واستناد أصحاب كل من المذهبين إلى أدلة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والعلماء.

أ - تقييم نتائج الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية.

الهجرة هي الانتقال من مكان إلى مكان آخر بقصد الإقامة فيه خالصاً لله تعالى، والهجرة مشروعة في الإسلام ولن تنتفع إلى يوم القيامة ما وجد في الأرض كفاراً، ولم تكن هجرة الرسول صلى عليه وسلم أول من هاجر في تاريخ البشر بل قد هاجر الناس قبله منذ القدم، وهاجر الرسل قبله من أوطانهم لنشر دعوتهم، بل هي سنة من سنن الله الأصيلة، حيث كانت هجرة الرسول الله صلى الله عليه وسلم نقطة الإنطلاق لقيام الدولة الإسلامية الأولى، وانتشار الإسلام إلى العالم كله، ومن تلك النتائج:

- ١- حكم الهجرة إلى دار الكفر إلى دار الإسلام مختلف باختلاف الظروف والأحوال وقد يكون واجباً، وقد يكون مندوباً، وقد يكون مباحاً، وقد يكون محرماً.
- ٢- إن الهجرة إلى دار الكفر بلا عذر من الاضطرار الإكراه أو الهجرة لمصلحة الإسلام والمسلمين محرمة.
- ٣- الهجرة لها ضوابطها الشرعية وهي: أن يكون المهاجر قادراً على الهجرة، وأن يكون المكان المهاجر منه يشكل خطراً على الدين أو النفس أو العقل أو المال، وأن يتعرض هجرته للمصلحة العامة، وأن يكون المهاجر إليه مهيباً للقيام بالواجبات الدينية، أن لا يهدد سلامة الدين والنفس والعقل والأهل والمال وأن يكون هجرته خالصة لوجه الله تعالى حتى ينال أجرها.

٤- منح الإسلام حرية التنقل والهجرة، واللجوء والإقامة وتعد الحسيبة للمسلمين كما منحها لغير المسلمين ضمن الحدود التي رسمها الإسلام، وأقر القانون هذه الحريات ومع ذلك اختلفت الدول في العالم في تطبيقها، ومن خلال هذا أعطى الإسلام بعض النقاط المهمة التي تمس المسلمين بشكل مباشر، ومنها:

أولاً: لا يجوز للمسلم أن يقيم في بلد الكفر إذا خشي الفتنة في الدين بأن كان مستضعفاً يمنع من إقامة الشعائر، ولم يأمن على نفسه أو ماله أو عرضه، وبخاصة إذا قامت حرب بين دار الإسلام ودار الكفر التي

يقيم فيها المسلمون، وكان في ذلك قادرا على الخروج، وأغلب الأدلة التي استند إليها أصحاب المذهب الأول تنطبق على هذه الحال، ويصطلح على تسمية دار الكفر دار الحرب، قال الدكتور إسماعيل لطفى فطاني: وخلاصة القول أن على المسلمين أن يهجروا دار الحرب حقيقة وحكما إلى دار الإسلام إن إستطاعوا إليها سبيلاً، وذلك بنص الكتاب والسنة الإجماع والله أعلم.^{٣٤٤}

ثانياً : لا يجوز للمسلم أن يقيم مع الكافرين وهو محب لهم راض بمنكراتهم، مواليا لأهل الباطل والفسوق ويتأكد التحريم فيما لو أعانهم على المسلمين، حتى وإن كان بينهم آمنة غير مستضعف ولا مضطهد في نفسه ولا في دينه وعقيدته - لعموم الأدلة التي تنهى عن مولاة الكافرين والعصاة منها، قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ يُجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴾.^{٣٤٥}

ثالثاً : إذا أقام المسلم في دار الكفر وهو مستضعف غير آمن على نفسه ولم يقدر على الخروج فهو ممن أعذر الله لهم في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا ﴾.^{٣٤٦}

رابعاً : إنه يجوز للمسلم إن لم يجب عليه أن يفر من بلد الظلم والخور والفتنة والفسوق بدار الإسلام إلى بلد الأمن والعدل داخل حظيرة دار الإسلام لعموم النصوص التي تأمر بالعزلة عند فساد الرمان ولأدلة أخرى قد

^{٣٤٤} - اختلاف الدارين، وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات. إسماعيل لطفى فطاني. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ط ٢. ص

١٩٨٥. ١٠٠٠. ١ م. وأثر اختلاف دار الإسلام عن دار الحرب ٨. ٩. وتقسيم العالم من ٢٣. ٢٥.

^{٣٤٥} - القرآن. النساء ٤: ١٤٤.

^{٣٤٦} - القرآن. النساء ٤: ٩٨.

^{٣٤٧} - القرآن. النساء ٤: ٩٩.

مرت معنا من قبل قال البوطي، "أما المهجرة لدار الإسلام فحكمتها بين الوجوب والجواز والحرمة وأما الجواز فيكون عندما يصيبه فيها بلاء يضيق به فيجوز له أن يخرج منها إلى دار إسلامية أخرى.^{٣٤٨}

خامساً : إنه يجوز للمسلم أن يفر بدينه من بلد الإسلام إذا خشي على نفسه الفتنة إلى بلد الكفر الآمنة إذا انعدمت في حقه دار الإسلام الآمنة فتصير بلاد الكفر في حقه بمثابة الحبشة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

سادساً : يجب على كل من أسلم بدار الكفر وكان جاهلاً بأحكام الشريعة ولم يجد من يعلمه هنالك أن يهاجر إلى حيث يتشقى له تحصيل العلم الضروري من أحكام الدين وبخاصة فيما يتعلق بفقهاء الجاليات المسلمة كحكم المطعومات من الذبائح وغيرها والزواج بالكتايبات وأحكام التحنيس وقد أكد المراغي وجوب هذه المهجرة بقوله: "وهذا الحكم في كل من يقيم ببلد ليس فيها علماء يقيمون أحكام الدين عليه أن يهاجر إلى بلد يتلقى فيه أمور دينه وأحكام شريعته" واختلّفوا في النقطة التالية:

أن يقيم المسلم في بلاد الكفر آمنة على نفسه من الفتنة في الدين والنفس والمال يقيم شعائر الإسلام دون نكير مضمرًا لعداوة الكافرين مبتعدًا عن موالئهم ومحبيهم محبباً نفسه بالعلم الصحيح والإيمان وقوة العزيمة حتى لا يزيغ عن دينه ويتقي الشبهات والشهوات واشتراط بعضهم على المسافر إلى تلك البلاد أن يكون محتاجاً إلى ذلك السفر ومثل السفر للعلاج وطلب العلم وأن يكون عنده علم يدفع به الشبهات ودين، بمنعه من الشهوات ثم قال: فإن اختل أحد الشروط الثلاثة أعلاه لم تجز لما في ذلك من تعرض الفتنة و اضياع المال وضرب مثالا على عدم الحاجة بالسفر : السفر للسياحة.

^{٣٤٨} - فقه السيرة للبطوي، مرجع سابق، ص ١٧٦ .

وقريب من هذا القول ما قيل في فقه الأقليات: أن الأصل أن المسلم لا يقيم إلا في دار المسلمين وإذا أقام في غير ها فلعلهم مع بقاء نية الخروج منها متى رفع السبب وتحيات الظروف لما يأتي لاحقاً لأن نية الاستمرار في دار الكفر لا تخل إلا بمرور شرعي، حيث نجد أن المسلمين لم يكونوا بحاجة لتكثير سوادهم أو الانتفاع بعلمه فعلى المذهب الأول؛ تحريم الإقامة ومن بأولى تحرم عليه الهجرة إلى بلد الكفر وعلى المذهب الثاني: يجوز له الإقامة هنالك وحل له الخروج إليهم والراجح حسب رأي الباحث أن الذي تدل عليه النصوص الصحيحة والصريحة إن مذهب الجواز أرجح وأوفق ولا حجة في أدلة المانعين على ما ذهبوا إليه في النقطة مثار الخلاف إذ أن أدلتهم تصلح للاحتجاج في غير هذا الموضوع كما تبين من المناقشة، وأما أدلة الفريق الثاني فإنها أظهر وأوضح وأصرح في الجواز منها قول عائشة رضي الله عنها: **عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، فَسَأَلَهَا عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يَفِرُّ أَحَدُهُمْ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خَافَةَ أَنْ يُفْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَعَمِدَ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، فَالْمُؤْمِنُ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ**،^{٣٤٩} " وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم للعباس ونعم النحام، رضي الله عنهما لمقامهما بمكة"، والآيات الكثيرة التي كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَامِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾**.^{٣٥٠}

قالوا فقهاء بما أنه لا يستطيع إظهار دينه فكان عليه أن يهاجر إلى بلد يعترف فيه سلطاناً للإسلام، فإن لم يفعل فالإسلام بري منه، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(إني بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قيل:**

^{٣٤٩} - البخاري، أبو عبد الله. محمد بن إسماعيل. ١٤٢٢ هـ. صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير الناصر. بيروت. دار طوق النجاة. ج. ٥.

ص ١٥٣، ١٥٢. حديث رقم: ٤٣١٢.

^{٣٥٠} - القرآن. العنكبوت ٢٦: ٥٦.

يا رسول الله ولم؟ قال: لاتراءى ناراهما،^{٣٥١} وقول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً: (من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله)،^{٣٥٢} قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تسكنوا المشركين ولا تجامعوهم فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا)،^{٣٥٣} واستدلوا بأدلة أخرى منها أدلة من أقوال السلف، وأدلة أخرى عقلية خلاصتها أن دين الإسلام هو دين العزة والقوة وقد أبى على معتنقيه أن يستدلوا للكفار، لذلك جاء المنع من الإقامة بين ظهراي غير المسلمين، فإقامته بينهم تشعرو بالوحدة والضعف وترى فيه روح الاستخذاء والاستكانة.^{٣٥٤}

و يرى الباحث، في هذا الشأن أن الهجرة أيضا بالضرب في الأرض والمشي في مناكبها طلبا للعظة والاعتبار وأداء لعبادة الحج وللاشتغال بالجهاد والرباط في الثغور والذود عنها، وللدفاع عن الأوطان وللحصول على المعاش والكسب عن طريق التجارة والعمل في سبيل طلب العلم وزيارة البقاع المباركة كالمسجد النبوي والمسجد الأقصى ولزيارة بيت الله تعالى كما تكون بامتثال الأوامر واجتناب النواهي، وبهجرة أهل المعاصي حتى يتوبوا ويرجعوا.

ويرى الباحث، أن الفتوى فيما يخص مسألة المقام بين أظهر الكفار خاصة في هذا العصر في غاية التعقيد وهي من الأهمية بمكان فلا يجوز التجرؤ على إصدار فتاوى إستعمالية دون تروى ولا بصيرة ولا إعمال للنظر بل الحكم منوط بالفتوى البصيرة من أهلها الذين ينزلون الأحكام الشرعية ويسقطونها على أصحابها إسقاطا

^{٣٥١} - أبوداود، سليمان بن الأشعث. ١٤٢٤هـ. سنن أبي داود. حكم على أحاديثه: الشيخ محمد الألباني. الرياض. مكتبة المعارف. كتاب: الجهاد. باب. في سكي الشام. ص ٤٣٦. حديث رقم. ٢٤٨٣.

^{٣٥٢} - رواه الحاكم في المستدرک، كتاب قسم الضئ. ١٤١/٢. وقال الحافظ الذهبي. هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه. ٢/١٤٢.

^{٣٥٣} - انظر الولاء والبراء لمحمد بن سعيد القحطاني: ٢٨١.

^{٣٥٤} - احزمي، سامعون جزولى ١٩٩٦م. المحجرة في القرآن الكريم: السعودية. مكتبة الرشد. شركة الرياض للنشر والتوزيع. الرياض. ص ٢٩٠.

يا رسول الله ولم؟ قال: لاتراءى ناراهما،^{٣٥١} وقول الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً: (من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله)،^{٣٥٢} قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تسكنوا المشركين ولا تجامعوهم فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا)،^{٣٥٣} واستدلوا بأدلة أخرى منها أدلة من أقوال السلف، وأدلة أخرى عقلية خلاصتها أن دين الإسلام هو دين العزة والقوة وقد أبى على معتنقيه أن يستدلوا للكفار، لذلك جاء المنع من الإقامة بين ظهري غير المسلمين، بإقامته بينهم تشعره بالوحدة والضعف وترى فيه روح الاستخذاء والاستكانة.^{٣٥٤}

و يرى الباحث، في هذا الشأن أن الهجرة أيضا بالضرب في الأرض والمشي في مناكبها طلبا للعظة والاعتبار وأداء لعبادة الحج وللانشغال بالجهاد والرباط في الثغور والذود عنها، وللدفاع عن الأوطان وللحصول على المعاش والكسب عن طريق التجارة والعمل في سبيل طلب العلم وزيارة البقاع المباركة كالمسجد النبوي والمسجد الأقصى ولزيارة بيت الله تعالى كما تكون بامثال الأوامر واجتناب النواهي، وبهجرة أهل المعاصي حتى يتوبوا ويرجعوا.

ويرى الباحث، أن الفتوى فيما يخص مسألة المقام بين أظهر الكفار خاصة في هذا العصر في غاية التعقيد وهي من الأهمية بمكان فلا يجوز التجرد على إصدار فتاوى استعجالية دون تروي ولا بصيرة ولا إعمال للنظر بل الحكم منوط بالفتوى البصيرة من أهلها الذين ينزلون الأحكام الشرعية ويسقطونها على أصحابها إسقاطا

^{٣٥١} -أبوداود، سليمان بن الأشعث. ١٤٢٤هـ. سنن أبي داود. حكم على أحاديثه: الشيخ محمد الألباني. الرياض. مكتبة المعارف. كتاب:

الجهاد. باب. في سكني الشام. ص ٤٣٦. حديث رقم. ٢٤٨٣.

^{٣٥٢} - رواه الحاكم في المستدرک، كتاب قسم الضئ. ١٤١/٢. وقال الحافظ الذهبي. هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه. ٢٠/

١٤٢.

^{٣٥٣} - انظر الولاء والبراء لمحمد بن سعيد الفحطاني: ٢٨١.

^{٣٥٤} - احزمي، سامعون جزولى ١٩٩٦م. الهجرة في القرآن الكريم: السعودية. مكتبة الرشد. شركة الرياض للنشر والتوزيع. الرياض. ص ١.

صحيحاً، إذ أن الفتوى تختلف من شخص لآخر وبين مكان وآخر وتتغير من ظرف إلى آخر وعليه فلا يجوز أن يتصدى للفتوى في جزئيات هذه المسألة وإسقاط الأحكام الشرعية على حالات الأفراد إلا أولو الألباب الذين ورثوا العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وصدق الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^{٣٥٥}.

تانياً: تقييم نتائج الهجرة غير الشرعية في القانون.

يتفق القانون في مجموعته على أن المهاجر في الدولة هو من لا يتمتع بالصفة الوطنية، أي من لا يحمل جنسية شعب الدولة وفقاً لأحكام قانون الجنسية الوطنية سواء كانت له جنسية دولة أجنبية، أو كان عديم الجنسية، سواء أكان عابراً أم مقيماً أم متوطناً في إقليم الدولة وسواء كان لاجئاً أم داخلاً إليه بمحض إختياره، فالمهاجر في الدولة هو من لا يتمتع بالجنسية الوطنية وفقاً للأسس والمعايير القانونية المحددة في قوانين جنسيتها، وذلك بصرف النظر عن الأسس الاجتماعية التي قد تربطه بشعب الدولة، وغني عن البيان أن دلالة وصف المهاجر على النحو السابق، تحديده ليست إلا دلالة نسبية في غالبية الفروض، فالمهاجر عن دولة معينة يعد من ذلك، وطناً فالدولة التي يتمتع بجنسيتها، فوصف المهاجر لا يكتسب دلالة مطلقة إلا في حالة عديم الجنسية الذي لا يتمتع بجنسية أي دولة من الدول.

ولهذا قرر القانون في شأن مركز المهاجر أن لتحديد الصفة الوطنية أو المهاجرة للشخص يجب أن يتم النظر إلى جنسيته في اللحظة التي يثور فيها التساؤل حول تمتعه بحق من الحقوق أو تحمله التزاماً ونشير إلى أن

المهاجر قد يكون شخصا طبيعيا وقد يكون من الأشخاص الاعتبارية، وما يهم في هذه الدراسة هو الشخص الطبيعي ومدى تمتعه بالحقوق على نحو ما سيرد تفصيله.^{٣٥٦}

وهنا تدخل في نطاق أحكام القانون الداخلي، وقد اقترحت وأدخلت في بعض الدول عقوبات أشد صرامة تفرض على المهاجرين، وعلى الوسطاء الذين يجندون العمال المهاجرين غير القانونيين وعلى أصحاب العمل الذين يقبلونهم، والقانون الدولي معاهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه وفيما لا تقتضيه مصالحها، وهي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها وغير ذلك.

فالقانون الدولي العام ومن ورائه أئمة القانون العام أباحوا الهجرة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان الطبيعية حيث إن الإنسان ولد حرا دون قيود فلا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان لآخر لا داخل حدود دولته بينما القوانين الداخلية للدول تم تعديلها من حيث هذه الظاهرة غير المشروعة، ودخلت حيز التنفيذ في بعض الدول العربية وخاصة ليبيا، وتونس، ومصر، وحتى بعض الدول الأروبية أبطأ، لما تشكله هذه الظاهرة من خطورة على حياة البشر، وعلى العالم أجمع.

وهكذا يتضح أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول العالم العربي، والاتحاد الأوروبي استفحلت ظاهرة الهجرة غير المشروعة وظهرت طرق وأساليب جديدة كان من أبرزها ما شهدها العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما بات يعرف برحلات قوارب الموت، ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط، فإن المغرب العربي، وأسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة،

^{٣٥٦} - إدريس، شريف شيخ، ١٩٩٧م، الوحيز في القانون الدولي الخاص: السودان. جامعة الخرطوم. دط. ص ٦٩ .

لاسيما أن المغرب العربي، وأفريقيا يشكلون النسبة الأكثر من المهاجرين غير الشرعيين في العالم، وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبة للمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا، ولكن هذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.^{٣٥٧}

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير المشروعة نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم، الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولايسوون وضعهم القانوني، والأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية، الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها، الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل، ولعل هذا يشرح كيف أن التقديرات التي تقدمها هذه الجهة أو تلك تظل متضاربة، فمنظمة العمل ١٥% من عدد المهاجرين في المنظمة الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين ١٠%، من العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي

يصل نحو ٥،١ مليون فرد.

^{٣٥٧} - مركز الجنوب لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤م. شبكة المعلومات الدولية الانترنت . طرابلس. ليبيا.

وفي أوروبا على سبيل المثال فإن الشرطة الأوروبية "EUROPOL" تقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر، ويجدر التذكير أن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد، فقد كان متواجدا في أوروبا في الستينات وكان أصل هؤلاء المهاجرين من إسبانيا والبرتغال والمغرب العربي، ومن الفترة الثلاثينيات، حتى الستينيات من القرن الماضي كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها، لكن مع أوائل السبعينيات شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسيبا بالاكْتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير المشروعة.^{٢٥٨}

وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق بدءا من يونيو/حزيران ١٩٨٥ والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، ثم عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام ١٩٩٥م وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي، وكان لهذه الإجراءات القانونية آثار عكسية حيث استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول قبلة للمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول آسيا "الصين، باكستان، إلخ"، ودول أفريقيا حيث قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي ٤٠ دولة، وتضمن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بأن تتعاون الدول الأطراف، بهدف منع ووقف عمليات النقل والاستخدام غير القانونية أو السرية للعمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي، وعلى نحو أكثر تحليدا فإن الدول الأطراف مطالبة باتخاذ تدابير ملائمة لمنع نشر المعلومات المضللة المتصلة بالهجرة خروجها ودخولها باتخاذ تدابير

^{٢٥٨} - مركز الجنوب لحقوق الانسان، 2004م. شبكة المعلومات الدولية الانترنت. طرابلس. ليبيا.

للكشف عن التنقلات غير القانونية أو السرية للعمال المهاجرين ووقفها، باتخاذ تدابير لفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات الذين ينظمون أو يديرون لفرض هذه التنقلات أو يساعدون في تنظيمها أو إدارتها أو الذين يستخدمون العنف أو التهديد أو التخويف ضد العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي.^{٣٥٩}

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
 جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

^{٣٥٩} - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين. ١٩٩٠ م. الجمعية العامة للأمم المتحدة .